وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الصدمات النفطية وأثرها على المستوى المعيشي للأفراد في الجزائر

دراسة قياسية خلال الفترة (2010-2022)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في مسار العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبين:

- لعساكر ادريس
- عسال عبد الجليل

تحت إشراف الدكتور:

* عمي سعيد حمزة

لجنة المناقشة:

	جامعة غرداية	**رئيسا**
عمي سعيد حمزة	جامعة غرداية	**مشرفا ومقرر**
	جامعة غرداية	**مناقشا**

السنة الجامعية:

1444- 1445هـ/ 2023-2024م

بسم الله الرحمان الرحيم

وقل ربي زدني علما

-سورة طه-

شكر وتقدير

قال رسول الله ﷺ: "من لم يشكر الناس، لم يشكر الله"

نشكر الله عز وجل الذي أعطانا من العلم ما لم نكن نعلم ومنحنا من القوة والمقدرة ما احتجناه للوصول إلى هذا المستوى وإتمام هذا العمل المتواضع.

نتقدم بخالص الشكر والثناء لكامل قسم العلوم الاقتصادية، نشكر الأساتذة الذين رافقونا طيلة هذا المشوار الدراسي المميز.

ونخص بالذكر الدكتور والأستاذ المشرف عمي سعيد حمزة الذي كان له الدور الكامل في إتمام هذا البحث الأكاديمي المتميز.

ونشكر كامل طاقم الإداري الذي سهر على خدمة الطلاب في تحسين وتقديم تسهيلات خدمة للعلم والمعرفة من أجل تحقيق النجاح العلمي.

وإلى كل الزملاء الطلبة والموظفين والأساتذة الذين مدوا يد العون لنا وإلى كل من علمنا حرفًا ووجهنا طيلة هذا الطريق.

المشوار الدراسي **2024/2023**

الإهداء

بسم الله وحده، والصلاة والسلام على خير خلق الله

أهدي ثمرة هذا العمل إلى أغلى ما أملك في هذه الدنيا، "أبي" و "أمي"

حفظها الله.

إلى الذي تكفل المشقة في تعليمي، وإلى

أفراد أسرتي وسندي في الدنيا.

ولا أحصي لهم فضل إلى كل الأصدقاء ورفقاء الدراسة من دون استثناء.

إلى من أنار إلى الطريق في سبيل تحصيل ولو بقدر بسيط من المعرفة أساتذتي الكرام.

إلى كل الذين يحبونني وأحبهم في الله،

وأحتفظ بدراكهم في قلبي.

إلى كل من ذكرهم قلبي ونساهم قلمي.

✓ **عسال عبد الرزاق**

الإهداء

بسم الله وحده، والصلاة والسلام على خير خلق الله

أهدي ثمرة هذا العمل

إلى أسرتي وأصدقائي الذين دعموني طوال رحلتي الأكاديمية، أشكركم من القلب.

لأستاذي المشرف، الذي قدّم لي الإرشاد والدعم القيّم، أتقدم بخالص الشكر والتقدير.

لزملائي في الدراسة، شكرًا لكم على التشجيع والتعاون خلال هذه الفترة.

إلى كل من أعانني في هذا المشوار العلمي.

✓ **لعساكر ادريس**

ملخص

هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر الصدمات النفطية على المستوى المعيشي للفرد في الجزائر والتي تعتمد بشكل أساسي على عائدات النفط، كونه مورد مهم للدولة، حيث تؤثر تقلبات أسعار النفط على التضخم والإنفاق العام وقطاعات الصحة والتعليم في الجزائر. ان ارتفاع الأسعار يزيد من الإيرادات الحكومية ويعزز الإنفاق على المشاريع العامة، بينما يؤدي أيضًا إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والتضخم، مما ينعكس سلباً على جودة الخدمات في حال انخفاض الإيرادات النفطية. استعمال نموذج VAR للدراسة خلال فترة 2010-2022. توصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين أسعار النفط والإنفاق العام، حيث يزيد ارتفاع أسعار النفط من الإيرادات ويعزز الإنفاق العام، مما يؤثر على زيادة ميزانية الصحة والتعليم عبر الميزانية العامة. يُوصى بتوجيه الإيرادات النفطية بعقلانية، وتنويع الصادرات، وتشجيع الاستثمار في القطاعات غير النفطية لضمان استقرار الاقتصاد الجزائري.

كلمات مفتاحية: أسعار النفط، إنفاق عام، صحة، تعليم، تضخم، صدمة نفطية، مستوى معيشي.

Abstract

This study aimed to determine the impact of oil shocks on the individual's standard of living in Algeria, which depends mainly on oil revenues, as it is an important resource for the state, as oil price fluctuations affect inflation, public spending, and the health and education sectors in Algeria. High prices increase government revenues and enhance spending on public projects, while also leading to higher production costs and inflation, which negatively affects the quality of services in the event of a decline in oil revenues. Using the VAR model for the study during the period 2010-2022. The study found that there is a direct relationship between oil prices and public spending, as higher oil prices increase revenues and enhance public spending, which affects the increase in the health and education budget through the general budget. It is recommended to rationally direct oil revenues, diversify exports, and encourage investment in non-oil sectors to ensure the stability of the Algerian economy.

Keywords: oil prices, public spending, health, education, inflation, oil shock, standard of living**.**

قائمة المحتويات

شكر وتقدير I

الإهداء II

ملخص IV

Abstract V

قائمة المحتويات VI

قائمة الجداول VIII

قائمة الأشكال IX

مقدمة ..... أ-ج

الفصل الأول: الادبيات النظرية للصدمات النفطية والدخل الفردي والعلاقة بينهما 6

تمهيد 7

المبحث الأول: الإطار النظري للصدمات النفطية والمستوى المعيشي للفرد 8

المطلب الأول: مفهوم الصدمات النفطية واسبابها 8

المطلب الثاني: أنواع الصدمات النفطية 13

المطلب الثالث: المستوى المعيشي للفرد 17

المبحث الثاني: دارسات السابقة 26

المطلب الأول: الدراسة باللغة العربية 26

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية 31

المطلب الثالث: أوجه الاختلاف 35

خلاصة الفصل 37

الفصل الثاني: دراسة قياسية للأثر الصدمة النفطية على الجزائر 38

تمهيد 39
المبحث الاول: قراءة في الوضع الاقتصادي العام في الجزائر..... 40
المطلب الأول: مساهمة الانفاق الحكومي للمستوى المعيشي للفرد: 40
المطلب الثاني: البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2010-2019..... 56
المطلب الثالث: تغيرات أسعار النفط وأثره على الاستهلاك والصحة والتعليم 62
المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر الصدمات النفط على المستوى المعيشي للأفراد 63
المطلب الاول: نموذج الدراسة..... 63
المطلب الثاني: نتائج الإحصائية لنموذج 69
المطلب الثالث: تحليل ومناقشة النتائج 74
خلاصة الفصل..... 79
خاتمة..... 80
المصادر والمراجع 85
الملاحق..... 88

قائمة الجداول

الجدول 01: ميزانية التعليم الوحدة بالمليار دينار جزائري 41

الجدول 02: ميزانية الصحة: الوحدة بالمليار دينار جزائري..... 45

الجدول 03: معدل التضخم 2010-2022 تحليل كيف أثر التضخم على الاستهلاك والأجور في الجزائر . 50

الجدول 04: أسعار النفط 2010-2022 52

جدول رقم 05: مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 58

جدول رقم 06: مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة: 2015-2016..... 60

الجدول 07: اختبار ديكي فولر على أسعار النفط 64

الجدول 08: اختبار ديكي فولر على التضخم 65

الجدول 09: اختبار ديكي فولر على الانفاق العام 66

الجدول 10: اختبار ديكي فولر على الصحة 66

الجدول 11: اختبار ديكي فولر على التعليم 67

الجدول 12: يوضح استقراريه نموذج var..... 68

الجدول 13: تحليل تأثير المتغيرات على أسعار النفط..... 69

الجدول 14: تحليل تأثير المتغيرات على التضخم..... 70

الجدول 15: تحليل تأثير المتغيرات على الانفاق العام 71

الجدول 16: تحليل تأثير المتغيرات على الصحة..... 72

الجدول 17: تحليل تأثير المتغيرات على التعليم 73

قائمة الأشكال

الشكل 01: يوضح تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2008-2014) 12

الشكل 02: يوضح ميزانية الصحة والتعليم من 2010 حتى 2022: 43

الشكل 03: الميزانية الاجمالية التي صرفت على التعليم والصحة من 2010 الى 2020 48

الشكل 04: معدل التضخم من 2010 الى 2022 49

الشكل 05: أسعار النفط من 2010 الى 2022 52

الشكل 06: نسبة صادرات المحروقات من 2010 الى 2022..... 56

الشكل 07: يوضح استقرار نموذج var 68

الشكل 08: تحليل دوال الاستجابة لردود الفعل 69

مقدمة

النفط هو مادة أولية ذات أهمية دولية كبيرة، وذلك بسبب دوره الأساسي في العمليات الإنتاجية وحصته الكبيرة في التجارة العالمية. بالإضافة إلى كونه المصدر الرئيسي للطاقة والعامل الأساسي للنمو، فإن للنفط أهمية كبيرة للاقتصاد العالمي. تنبع هذه الأهمية من عوائده الضخمة، مما منحه مكانة بارزة في إطار التجارة الخارجية. وعليه، تُعتبر أسعار النفط محط اهتمام عالمي، من حيث كيفية تحديدها والعوامل المؤثرة عليها. فالنفط هو أحد المعايير الرئيسية ذات التأثير العالمي، سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية.

تشير مجموعة كبيرة من الأبحاث إلى أن تقلبات أسعار النفط لها عواقب وخيمة على النشاط الاقتصادي من المتوقع أن تكون هذه العواقب مختلفة في استيراد النفط وتصديره في حين ينبغي اعتبار زيادة أسعار النفط أخبارا جيدة في البلدان المصدرة للنفط والأخبار سيئة في البلدان المستوردة للنفط، ينبغي توقع العكس عندما ينخفض سعر النفط.

يعتبر مستوى المعيشة ونوعية الحياة الاجتماعية لها تأثير مباشرة بالبيئة الاجتماعية، لأنهم يضموا قضايا كالصحة والتعليم والسكن والتغذية، من المعتاد أن تضع الحكومات على رأس أولوياتها العمل على تحسين أحوال المعيشة لغالبية الناس، وأن تتضمن برامجها وسياساتها مواجهة أهم مشكلتين تعوقان الوصول إلى هذه الغاية، وهما البطالة والغلاء، ومستوى المعيشة يشمل عناصر كثيرة ومتفاوتة تتباين فيها المجتمعات كما تتباين الأفراد مثل العلوم والفنون والمرافق الثقافية ومقدار الرزق والرفاهية وأحوال العمل ولأمن والمسكن والنظافة والصحة. وكذلك يشمل مستوى المعيشة قضايا كل الجوانب الاجتماعية التي تشمل الثقافة والمزايا الإنسانية التي يتمتع بها أفراد المجتمع. ومن هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

كيف تؤثر الصدمات النفطية على المستوى المعيشي للأفراد في الجزائر خلال الفترة 2010 و2022؟

انطلاقا من هذه الإشكالية ومن أجل تفصيل أكثر نطرح التساؤلات التالية:

❖ **الأسئلة الفرعية:**

- وما هي العوامل المؤثرة في أسعار النفط؟
- ماهي الأسباب التي تؤدي الى تراجع المستوى المعيشي في الجزائر؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتقلب أسعار النفط على الأسعار والصحة والتعليم في الجزائر؟

❖ **الفرضيات:**

من أجل الإجابة على الأسئلة نسعى للتحقق من الفرضيات التالية:

- هناك عدة عوامل نذكر منها العرض والطلب العالمي للنفط، الاحتياطات النفطية، المنضمات الدولية، معدل نمو الاقتصاد.
- هناك علاقة طردية بين تقلبات أسعار النفط على المستوى المعيشي.
- هناك عدة أسباب قد تؤدي الى تراجع المستوى المعيشي مثل: (البطالة، التضخم، تدهور الاقتصاد الوطني).
- هناك دلالة إحصائية لان النفط هو المورد الأول للميزانية العامة والتي تتحكم بدورها على الأسعار والصحة والتعليم.

❖ **الهدف من الدراسة :**

إن معرفة أثر تقلبات أسعار النفط على المستوى المعيشي في الجزائر يعتبر من المواضيع الهامة لاستشراف أفاق ومستقبل النفط في الجزائر وفيما يلي مجموعة من الأهداف التي نسعى الدراسة لتحقيقها:

- التطرق إلى مفاهيم كل من الصدمات النفطية والمستوى المعيشي للأفراد.
- تحديد أهم العوامل المؤثرة على أسعار النفط.
- التعرف على أثر الصدمات النفطية على المستوى المعيشي للأفراد في الجزائر.
- التعرف على تأثير الانفاق العام على المستوى المعيشة.

❖ **أهمية الدارسة:**

تكمن أهمية الدراسة في ان البترول يلعب دوراً حيوياً في الميزانية العامة للدولة، خاصة في الدول التي تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط مثل الجزائر. يمكن تلخيص دور البترول في الميزانية العامة بسبب الصدمات التي عرفتها السوق النفطية والاخص الصدمة الأخيرة، وتكمن أهمية معرفة أثر الصدمات النفطية على المستوى المعيشي في:

- اعداد مخططات التنمية.
- ارساء نماذج للإنذار المبكر.
- اعداد مخططات الإنعاش.
- تحديد القطاعات التي تتأثر بشدة.
- اعداد وسادة امان.

خاصة وان طبيعة الاقتصاد الجزائري يعتمد بنسبة كبيرة على عوائد قطاع المحروقات، ليس باعتباره مصدرا للطاقة فقط وانما كمصدر لتمويل الميزانية العامة.

❖ **حدود الدراسة**

من أجل الدراسة الدقيقة للموضوع يمكن تحديد حدود البحث فيما يلي:

- **الحدود الموضوعية:** سنقوم في دراستنا على تأثير الصدمات النفطية على المستوى المعيشي في الجزائر ونحدد ثلاث اهم مؤشرات لدراسة وهي الانفاق العام والصحة والتعليم
- **الحدود المكانية:** دراسة حالة الجزائر.
- **الحدود الزمنية:** تم اختيار الفترة الزمنية سنة 2010 و2022 وهي الفترة التي شهدت تقلبات الأسعار النفط التي كان لها أثر على المستوى المعيشي للأفراد.

❖ **أسباب اختيار الموضوع:**

يمكن إدراج الدوافع التي أدت إلى اختيار هذا الموضوع، فيما يلي:

- أنه من المواضيع التي حظيت بالاهتمام والبحث في السنوات الأخيرة من طرف الباحثين، السياسيين، نظراً لارتباطه بالجوانب النفط والمستوى المعيشي.
- الرغبة الشّخصيّة في التطرق لمثل مواضيع، وارتباط الموضوع الشديد بمجال التخصص.
- كون أن الجزائر أكبر عائداتها من البترول تمثل أحد أهم العوامل المساهمة في زيادة إيرادات الدولة، وبالتالي يعتبر البترول وأسعاره في الأسواق الدولية من المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الوطني الجزائري.

❖ **صعوبات الدراسة**

خلال دراستنا القياسية لتأثير الصدمات النفطية على المستوى المعيشي للأفراد في الجزائر خلال الفترة (2010-2022) باستخدام نموذج Var وهو الذي لم نعتد العمل به، كذلك وجاهتنا صعوبات يمكننا أن ننسبها للعناصر التالية:

- **تقلبات أسعار النفط**: تشكل التقلبات الحادة في أسعار النفط تحديًا كبيرًا في تحليل البيانات واستخلاص النتائج الدقيقة، حيث يمكن أن تؤثر هذه التقلبات على المتغيرات الاقتصادية الأخرى بطرق غير متوقعة.
- **البيانات المتاحة**: قد تكون البيانات المتعلقة بالمستوى المعيشي والدخل الفردي ناقصة أو غير دقيقة، مما يصعب من عملية التحليل القياسي.
- **العوامل الخارجية**: الأحداث السياسية والاجتماعية والطبيعية قد تؤثر على الاقتصاد والمستوى المعيشي، ويصعب عزل تأثير هذه العوامل عن تأثير الصدمات النفطية.
- **التغيرات الهيكلية**: التغيرات في السياسات الاقتصادية والإصلاحات قد تؤدي إلى تغيرات هيكلية في الاقتصاد تؤثر على النتائج القياسية.

❖ **هيكلة الدراسة**

بغرض الإجابة عن الإشكالية الرئيسية تم تقسيم الدراسة وفق لشكل التالي:

- **الفصل الأول:** يوضح هذا الفصل النظريات الاقتصادية المتعلقة بالصدمات النفطية، مع التركيز على النظريات التي تفسر التأثير الاقتصادي للصدمات النفطية.
- **الفصل الثاني:** يمثل الجانب التطبيقي من الدراسة، دراسة قياسية للأثر الصدمة النفطية على الجزائر.

الفصل الأول: الادبيات النظرية

للصدمات النفطية والدخل الفردي

والعلاقة بينهما

تمهيد

يُعتبر النفط من أهم الموارد الطبيعية على مستوى العالم، حيث يلعب دورًا حاسمًا في تحقيق تحسين جودة الحياة. ومع ذلك، فإن تقلبات أسعار النفط وتغيرات في توافره تشكل تحديات كبيرة أمام الاقتصادات الوطنية والعالمية، مما يؤثر بشكل مباشر على دخل الأفراد ومستوى معيشتهم. تهدف هذه المذكرة إلى استكشاف الأدبيات النظرية للصدمات النفطية.

كما يوضح هذا الفصل النظريات الاقتصادية المتعلقة بالصدمات النفطية، مع التركيز على النظريات التي تفسر التأثير الاقتصادي للصدمات النفطية.

من خلال تحليل مفاهيم الصدمات النفطية والعوامل التي تؤثر في أسعار النفط وتطورها التاريخي. يُعرّف المطلب الثاني أنواع الصدمات النفطية، مع التركيز على أسباب انهيار أسعار النفط والأزمات النفطية، بينما يركز المطلب الثالث على دراسة المستوى المعيشي للفرد، ويشمل تعريفه وأسباب انخفاضه وعلاقته بالقدرة الشرائية. يُسلّط المطلب الرابع الضوء على سبل تحسين المستوى المعيشي من خلال دور القطاع العمومي والبرامج التنموية، مع التركيز على الأسباب الرئيسية التي أدت إلى انخفاض القدرة الشرائية في الجزائر.

المبحث الأول: الإطار النظري للصدمات النفطية والمستوى المعيشي للفرد

يعالج هذا المبحث أهمية الصدمات النفطية وتأثيرها على مستوى المعيشة للأفراد. يتطرق المبحث في المطلب الأول إلى مفهوم الصدمات النفطية وأسبابها، مع التركيز على العوامل المؤثرة في أسعار النفط والتطور التاريخي لأسعار البترول. في المطلب الثاني، يتناول المبحث أنواع الصدمات النفطية، من خلال فحص أسباب انهيار أسعار النفط والأزمات النفطية، بالإضافة إلى استعراض أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري. وفي المطلب الثالث، يركز المبحث على المستوى المعيشي للفرد، مع تعريفه وأسباب انخفاضه وطرق قياسه، بالإضافة إلى استعراض العلاقة بين القدرة الشرائية ومستوى المعيشة بالأجر. ويختتم المبحث بدراسة سبل تحسين المستوى المعيشي، من خلال دور القطاع العمومي والبرامج التنموية، مع التركيز على الأسباب الرئيسية التي أدت إلى انخفاض القدرة الشرائية.

المطلب الأول: مفهوم الصدمات النفطية واسبابها

يعد النفط المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي العالمي، حيث يُستخدم بشكل مباشر أو غير مباشر في العديد من عمليات الإنتاج الصناعي والنقل. لذلك، فإن تغيرات أسعار النفط تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد، مما يجعل الصدمات النفطية ذات تأثير عميق على اقتصادات العالم. وعلى الرغم من صعوبة تحديد مفهوم دقيق للصدمات النفطية، إلا أن ذلك لم يمنع بعض المختصين والباحثين من تقديم تعريفات تفسيرية مستندة إلى المحاكاة التاريخية للصدمات البترولية.

الفرع الأول: مفهوم الصدمات النفطية

وإذا أردنا تحديد مصطلح الصدمة النفطية، فلا توجد عبارة أدق لتفسير هذا المصطلح من:

هو اختلال مفاجئ في السوق النفطي يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية، يقع نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في أن واحد، أو بعوامل أخرى كحركة رؤوس الأموال أو

التغيرات الجيوسياسية. ويوجد أيضا تعريف للصدمة البترولية هو الارتفاع المستمر للأسعار البترول، والصدمة البترولية العكسية هو الانخفاض المستمر لها[1].

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في أسعار النفط

تتأثر أسعار النفط بالعديد من العوامل التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتطورات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي، والمتتبع لمراحل تغيرات أسعار النفط العالمية يدرك بأن هناك عوامل متصلة بجانب العرض وأخرى بجانب الطلب من أهمها ما يلي: [2]

- ✓ **العرض العالمي للنفط:** من أهم العوامل التي تؤثر في جانب العرض هي المخزون النفطي الاستراتيجي التجاري، ومعد الانتاج في دول الأوبك وخارج الأوبك، وكذا مرونة الطلب والمصالح السياسية الداخلية والخارجية للدول المصدرة والمستوردة، إضافة إلى قدرة الأوبك على تنسيق سياسات الإنتاج والأسعار.
- ✓ **الطلب العالمي للنفط:** يعتبر الطلب على النفط من العوامل الأساسية المؤثرة في العرض النفطي، وهذا انطلاقا من فكرة أن الطلب يخلق العرض، حيث أنه إذا لاحظ أحد المنتجين زيادة في الطلب على النفط فإن ذلك يشجعه على زيادة الاستثمار في الصناعة النفطية لزيادة الإنتاج، والعكس في نقص الطلب.
- ✓ **الاحتياطات النفطية:** يعد التقدير الحقيقي للاحتياطات النفطية قاعدة الارتكاز الأساسية للإنتاج النفطي فالمبالغة في تقدير حجم الاحتياطي يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومنه زيادة العرض، كما أن عمليات التنقيب تحدد الكميات المعروضة من النفط

[1] مولود بوعوينة. الصدمات النفطية وانعكاسها على اهم متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1970-2016)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2018/2017، ص .48

[2] بكادي مسعود. أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي دراسة حالة الدول المصدرة والدول المستهلكة في الفترة (1990-2019) الجزائر والمغرب أنموذجا، مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال، مجلد 05 العدد 01، الجزائر 2021، ص 6.

- ✓ **العوامل الجيوسياسية:** تؤثر في أسعار النفط من خلال تأثيرها في الإنتاج والمعروض العالمي بسبب الكوارث الطبيعية، والحروب والنزاعات في أماكن الإنتاج، كما تتأثر الأسعار بالاستقرار السياسي في الدول المنتجة للنفط وبعض الدول الرئيسية المستهلكة له، وكذلك على الصعيدين الإقليمي والعالمي
- ✓ **التغيرات المناخية:** تؤثر على مدار العام في مستويات الطلب على النفط، حيث لوحظ مثلا أن مستويات الطلب في الدول المستهلكة تنخفض خلال فصل الصيف نتيجة ارتفاع درجات الحرار في مقابل ارتفاع طلبها في فصل الشتاء.
- ✓ **المنظمات الدولية:** وتتمثل في كل من منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك والوكالة الدولية للطاقة وما لهما من تأثير في أسعار النفط سواء من خلال رفع الأسعار أو خفضها وذلك من أجل استقرار أسواق النفط.
- ✓ **معدل النمو الاقتصادي:** إن زيادة النمو الاقتصادي يتطلب زيادة استهلاك النفط خاصة في ظل التطور التكنولوجي الكبير، وانخفاض النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الطلب على النفط، وبالتالي هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والطلب على النفط.

الفرع الثالث: التطور التاريخي لأسعار البترول

لم تكن أسعار النفط تتطور بوتيرة ثابتة عبر التاريخ، بل كانت تتأثر بمصالح الاحتكارات النفطية. نتيجة لذلك، ظهرت أنواع متعددة من أسعار النفط تتناسب مع أهداف الشركات الكبرى. إضافة إلى ذلك، كانت أزمة النظام النقدي الدولي في عام 1971 نقطة تحول هامة في تاريخ أسعار النفط، ونتطرق الى اهم محطات التاريخية:

- **تطور أسعار النفط قبل 1970**: سيطر على الصناعة النفطية منذ اكتشاف النفط عدد قليل من الشركات، لذلك اتصفت سوق النفط باحتكار القلة، حيث أخذ الكارتل النفطي على عاتقه مهمة تقسيم الأسواق وتحديد الأسعار، وكانت تأتي دائما على حساب مصالح الدول، وشهدت أسعار النفط خلال هذه الفترة بكثير من التأرجح فقد تراوحت أسعار النفط الخام خلال هذه الفترة من عام 1948 وحتى نهاية الستينات

بين 2.5 و3 دولار للبرميل ثم ارتفع سعر النفط من 2.5 عام 1948 إلى حوالي 3 دولارات عام 1957 واستقر عند هذا السعر تقريبا حتى عام 1970.[1]

- **تطور أسعار النفط في الفترة (1970 – 2008)**: في هذه المرحلة شهدت أسعار النفط الكثير من التقلبات بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي شهدتها هذه المرحلة، فإبتداءا من سنة 1970 تضاعفت أسعار النفط مع نهاية 1974 إلى أربع مرات متجاوزا 12 دولارا للبرميل بعد أن حظرت الدول العربية تصدير النفط الخام إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية ردا على دعمها لإسرائيل خلالها حربها مع الحرب، ثم استقرت أسعار النفط العالمية ابتداءا من 1974 وحتى عام 1978 ما بين 12.21 دولارا للبرميل و 13.55 دولار للبرميل، وابتداءا من الثمانينات دخلت أسعار النفط مجالا جديدا بعد بروز أحداث الشرق الأوسط حيث يقع معظم مصادر النفط، ولقد تسببت الثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية مجتمعتين إلى زيادة أسعار النفط الخام لأكثر من الضعف من 14 دولارا للبرميل في نهاية السبعينات إلى 35 دولارا في سنة 1981 ، بعد ذلك سجلت أسعار النفط انخفاضا غير مسبوق خلال الفترة (1983-1985) وحاولت الأوبك وضع حصص إنتاج منخفضة إلى مستوى تستقر عنده الأسعار، لكن هذه المحاولات لم تفلح بسبب أن معظم أعضاء المنظمة كانوا ينتجون كميات أعلى من حصصهم، بيد أن الأسعار انهارت منتصف الثمانينات عام 1986 إلى أقل من 10 دولارات للبرميل ما دفع الأوبك إلى الاتفاق على هدف سعر 18 دولارا للبرميل غير أن الأسعار استمرت ضعيفة . وفي بداية التسعينات ارتفعت الأسعار بسبب الانتاج المنخفض والمخاوف التي ارتبطت بغزو العراق للكويت وانطلاق حرب الخليج. بعده دخلت الأسعار في فترة انخفاض دائم، حتى عام 1994 حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها منذ عام 1973 نجحت أوبك في ضبط الحصص واستعادت الأسعار عافيتها عام 1996 إلا أن هذا التعافي لم يدم طويلا حيث انتهت زيادة

[1] بن مسعود عطاء الله، طارق رقاب. تأثير أسعار النفط على البطالة في الجزائر–دراسة قياسية من 1970 إلى 2014، مجّلة البديل الاقتصادي، العدد 5، جوان 2016، ص 278.

الأسعار نهاية الأسعار في أواخر عام 1997 وعام بسبب تأثير الأزمة الاقتصادية في دول شرق آسيا هذا الانخفاض جعل من الأوبك تتحرك لتخفيض الإنتاج بمقدار 3 ملايين برميل 1999 لتصعد الأسعار ارتفاعا في بداية الألفية الجديدة إلى 25 دولارا ثم 30 دولارا سنة 2000 لتستمر بعدها الأسعار في الصعود حيث ساهمت الاضطرابات والمشاكل الفنية مسار النفط الصاعد إلى عام 2003 وفي 2005 قفزت أسعار النفط بسبب العوامل الطبيعية والجيوسياسية إلى مستوى 65 دولارا سنة 2006 لتواصل ارتفاعها سنة 2008 إلى 99 دولارا بسبب ضعف الدولار الأمريكي، والنمو السريع للاقتصاديات دول شرق آسيا والعوامل المناخية المشاكل الأمنية في كل من نيجيريا وفترويلا.

- **تطور أسعار النفط خلال الفترة (2008-2014):**

الشكل 01: يوضح تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2008-2014)

المصدر: من إعداد الطالبين

من تحليلنا لبيانات لشكل أعلاه نلاحظ ما يلي:

- **الارتفاع المستمر (2009–2011)**: بدأت الأسعار بـ 62 دولارًا في عام 2009 وشهدت ارتفاعًا مستمرًا حتى وصلت إلى 112 دولارًا في عام 2011. هذا يعكس تعافي الاقتصاد العالمي بعد الأزمة المالية العالمية وزيادة الطلب على النفط، خاصةً من الصين ودول جنوب شرق آسيا.
- **الاستقرار (2012–2013)**: خلال الفترة من 2012 إلى 2013، استقرت الأسعار حول 110 دولارات، مما يشير إلى توازن نسبي بين العرض والطلب في السوق العالمية.
- **الانخفاض (2014)**: في عام 2014، انخفضت الأسعار إلى 100 دولار، ويمكن ربط هذا الانخفاض بزيادة الاستثمارات في قطاع النفط الصخري، مما أدى إلى زيادة العرض وتقليل الأسعار.

المطلب الثاني: أنواع الصدمات النفطية

في هذا المطلب سنغوص في دراسة أنواع الصدمات النفطية والعوامل المؤثرة في انهيار أسعار النفط. سنتناول الأزمات النفطية التاريخية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي، مع التركيز بشكل خاص على الاقتصاد الجزائري. سنبحث في كيفية تأثير هذه الأزمات على الجزائر، والتي تعتبر النفط ركيزة أساسية لنموها الاقتصادي واستقرارها المالي.

الفرع الاول: أسباب وعوامل انهيار أسعار النفط

إن انخفاض أسعار النقط له أسباب مختلفة، أبرزها العامل الاقتصادي المجرد عن الأغراض السياسية ومنها العامل السياسي لتحريك العامل الاقتصادي نحو مصلحة صاحب العامل السياسي ومن أهمها: [1]

- ✓ التوترات وخاصة السخونة العسكرية في المناطق النفطية وما حولها
- ✓ زيادة الإنتاج أو عرض كميات كبيرة من الاحتياطي النفطي ولكن ليس الحاجة اقتصادية بل لتخفيض السعر من أجل التأثير في سياسة الدول المنافسة، خاصة التي تعتمد في ميزانيتها على أسعار النفط

[1] ماجن محمد محفوظ. الصدمات النفطية، الأسباب، الانعكاسات وسبل العلاج، مجلة المعيار، العدد خاص 2017، الجزائر، ص 4.

- ✓ الاضطرابات السياسية والأمنية في الدول المنتجة للنفط: ذلك أن حدوث مثل هذه الاضطرابات من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار من خلال الحفاض العرض، والعكس صحيح في حالة حدوث اضطرابات في أي دولة من الدول المنتجة للنفط .
- ✓ الطلب والعرض على النفط: ذلك أن التغير في الطلب بمعدلات تفوق التغير في العرض أو ضعف نمو المعروض النفطي مقارنة بنمو الطلب، يمثل العامل الأكثر أهمية في تفسير تذبذب الأسعار بالشكل الذي تشهده السوق النفطية.

ونذكر منها أيضا:[1]

- ✓ **سعر الصرف**: نظرا للارتباط الوثيق بين سعر الدولار وسعر النفط، فإن انخفاض أو ارتفاع سعر الدولار سيؤثر سلبا على اقتصاديات الدول المنتجة، فعندما تنخفض قيمة الدولار ترتفع أسعار النفط.
- ✓ **المنظمات الدولية**: وتتمثل في كل من منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك والوكالة الدولية للطاقة ومالهما من تأثير في أسعار النفط سواء من خلال رفع الأسعار أو خفضها وذلك من أجل استقرار أسواق النفط.
- ✓ **الظواهر الطبيعية**: تؤثر العوامل الطبيعية وخاصة الأعاصير والزلازل على المعروض العالمي للنفط حيث يتمثل أثر الأعاصير في أسواق النفط في انخفاض الامدادات مؤقتا بسبب إخلاء المنصات البحرية وتوقف عمليات الإنتاج البحرية.
- ✓ **المضاربة**: وهي من العوامل المهمة حيث تزايد تأثيرها على الأسعار في العقد الماضي، من خلال صناديق الاستثمار المنتشرة في الأسواق المالية للدول الصناعية، وقد أدت المضاربة إلى جعل السوق النفطية ملاذا آمنا لجني أرباح طائلة، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية[2].

[1] رزقه سيدي عمر، غريب بولرباح. **أثر** تقلبات أسعار النفط على الاستثمارات النفطية في شركة سوناطراك (دراسة تحليلية قياسية)، مجلة المؤسسة، المجلد التاسع العدد 2020/01 الجزائر، ص 396.

[2] رزقه سيدي عمر، غريب بولرباح، المرجع سبق ذكره، ص 397.

الفرع الثاني: الأزمات النفطية

إن حدوث الصدمات النفطية تقلب الموازين للتوقعات والدراسات للتنبؤ بتطور أسعار البترول، وهي موزعة كالاتي.[1]

- **الصدمة النفطية سنة 1986**: بدأت هذه الأزمة بانخفاض حاد في أسعار البترول مما أثر على الدول المنتجة بحيث تأثرت اقتصاداتها بصفة كبيرة وظهر ذلك في الاختلال الواضح في ميزان المدفوعات والتناقص المستمر في الإيرادات النفطية، مما لزم على الكثير من هذه الدول الاستدانة من الدول المتقدمة والهيئات الدولية.
- **الصدمة النفطية سنة 1998**: عادت أزمة انخفاض أسعار البترول بالتوازي مع الانكماش الاقتصادي الآسيوي سنة 1997، ومع التخطي الكبير لبعض أعضاء منظمة الأوبك –خاصة فنزويلا– حصص الإنتاج المقررة لهم، قررت منظمة الأوبك رسميا رفع مستويات إنتاج النفط، ولكن في مواجهة ركود الطلب العالمي على النفط، ما لبث أن تحول ذلك القرار إلى كارثة، وفي ظل انهيار أسعار البترول العالمية، اجتمعت الأوبك في 23 مارس 1999 بفيينا، لمناقشة الحالة السيئة لهذا الانخفاض الكبير للأسعار، واتفقت على القيام بمزيد من التخفيضات في الإنتاج لإنعاشها من جديد.
- **الصدمة النفطية سنة 2008**: بعد الصدمة النفطية التي ميزت نهاية التسعينيات عادت أسعار البترول للارتفاع من جديد، بحيث مع بداية 2008 كسرت الأسعار حاجز 80 دولار للبرميل، وفي مارس وصلت إلى 100 دولار للمرة الأولى ووصلت أسعار البترول إلى أعلى مستوياتها في التاريخ، وفي جويلية 2008 فوصلت إلى حوالي 147.27 دولار للبرميل وذلك بعد تصاعد القلق من التجارب الصاروخية الإيرانية.
- **الصدمة النفطية لسنة 2015**: عرفت هذه الصدمة البترولية انخفاض كبير في أسعار البترول حيث وصلت إلى 37 دولار في ديسمبر 2015، مما أثر على موارد الدول المصدرة للنفط، ولزم على منظمة الأوبك عقد

[1] زروقي أبوبكر الصديق، د. مكيديش محمد. قياس أثر صدمات أسعار النفط على الاقتصاد الكلي الجزائري دراسة تحليلية قياسية، مجلة السياسات الاقتصادية في الجزائر العدد 07 ديسمبر 2017، ص 6.

اجتماع طارئ، لكن دون جدوى باعتبار أن السعودية رفضت خفض الإنتاج وكذلك دخول حصة إيران الجديدة للسوق، باعتبارها تحررت من العقوبات الدولية، كل هذه الأسباب أدت إلى انهيار الأسعار إلى أقل من 30 دولار في جانفي 2016.

- **الصدمة المزدوجة الناتجة عن جائحة فيروس كورونا وانهيار أسعار النفط 2020**: [1] استجابة الأسواق المالية للخوف والدعر الناجمين عن أزمة فيروس كورونا المستجد مما جعلت الاقتصاد الحقيقي يهتز بشدة كما أدت إلى شل بعض القطاعات مثل قطاع السياحة والنقل. كما أدت إلى نقص الغذاء في البلدان المتقدمة ولا سيما أوروبا. بالرغم من جائحة كورونا، إلا أن أسعار النفط بدأت تتكيف تدريجيا مع الصدمات حتى 9 مارس 2020 عندما قامت السعودية بإغراق السوق بالنفط نتيجة لذلك، انخفض سعر النفط الخام بأكثر من 20% في يوم واحد وانتشرت الصدمة بسرعة في الأسواق المالية واستمرت أسعار النفط في الانخفاض في مارس 2020 وبسبب جائحة فيروس كورونا المستجد شهدت السوق النفطية العالمية خلال سنة 2020 خاصة خلال النصف الأول منه صدمة كبيرة وفريدة من نوعها لم تواجه مثلها على مدار عقود، فهي مزيج بين صدمتي العرض والطلب. فبسبب القيود على السفر والعزل التي فرضتها معظم دول العالم لمواجهة هذه الجائحة أدت إلى حدوث انكماش غير مسبوق في أداء الاقتصاد العالمي هو الأول منذ الأزمة المالية العالمية. فقد انخفض نشاط الصناعات التحويلية العالمية، وشهدت الأسواق النامية تخارجا حادا في تدفقات رؤوس الأموال، كما تراجع حجم التجارة العالمية وشهدت سوق العمل العالمية تدهورا ملحوظا، وسجل الطلب على النفط انخفاضا حادا للمرة الأولى منذ عام 2009 ليصل إلى نحو 90 مليون برميل يوميا في سنة 2020 وهو أدنى مستوى له منذ ثمانية سنوات. في حين شهد إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال سنة 2020 انخفاضا بنحو 6.3 مليون برميل يوميا، أي بنسبة 6.3% مقارنة بالعام الماضي ليصل مستواها إلى 93.5

[1] ديب حفصة، قديد ياقوت. أثر الصدمات النفطية على الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة 1980-2020 باستخدام نموذج VAR، مجلة دافتر MECAS، المجلد 19 العدد 1 جوان 2023 الجزائر، ص 511.

مليون برميل يوميا وهو أدنى مستوى له منذ سنة 2014. أما بالنسبة للإمدادات النفطية لدول الأوبك انخفضت خلال عام 2020 بنحو 4.3 مليون برميل يوميا مقارنة بالعام الماضي لتصل إلى 30.8 مليون برميل يوميا، لتتراجع بعد ذلك حصة دول أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية من 35.2 % سنة 2019 إلى حوالي 32.9% سنة 2020.

الفرع الثالث: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري

تكمن أهمية النفط الاقتصادية في أنه يتمتع مزايا هامة وعديدة بحيث أنه سلعة استراتيجية هلا خطواتها وقت السلم والحرب على السواء فهو أهم عناصر التقدير الاستراتيجي للدولة، وعليه تستند قوة الدولة ومن خلال سيطرتها على موارد التحكم يق الصراع العاملي بأسره وذلك باعتباره مؤشر حقيقي لقياس تقدم الدول وازدهارها وتكمن في أهميتين حقيقيتين أيضا هما[1]:

- ✓ كونه مصدر الطاقة وحظي بمكانة متميزة بني مجموع هذه المصادر الناجمة عن أسباب فنية واقتصادية عديدة
- ✓ لأنه مادة خام أساسية في العديد من فروع الصناعات الكيماوية والبرتو كيماوية .

كما أن الاقتصـــاد الجزائري له اعتماد مطلق على المحروقات إذ أنه حوالي ثلثي الإنتاج المحلي والدخل القومي مصـــدرها إنتاج المحروقات من النفط والغاز الطبيعي، والثلث الأخرى في معظمه هو دخل غري مباشـــر للمحروقات إضـــافة لكونه أكثر من 60 من الإيرادات المحلية للميزانية العامة، ومصـــدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من صادرات البترول والغاز .يلعب النفط دور غري مباشر في دعم أجور ورواتب العمال وتمويل الاستهلاك العام واخلاص ودعم نشاطات الإنتاج من زراعة وصناعة تحويلية، ودعم الصناعة البترولية ومنتجاتها المكررة.

المطلب الثالث: المستوى المعيشي للفرد

[1]فارس أبوبكر الصديق. اثر تقلبات النفط على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة الدكتور موالي الطاهر سعيدة، 2018/2017، ص 76.

في هذا المطلب سنتطرق إلى مفهوم المستوى المعيشي للفرد، مع التركيز على تعريفه والعوامل المؤثرة فيه. سنبحث في الأسباب التي أدت إلى انخفاض مستوى المعيشة في الجزائر، ونستعرض الطرق المتبعة لقياس هذا المستوى. سيتم تحليل هذه العوامل بعمق لفهم تأثيرها على حياة الأفراد والمجتمع الجزائري ككل.

الفرع الأول: تعريف مستوى المعيشة

تعددت المراجع باستخدامها لمصطلح مستوى المعيشة أو أحوال المعيشة، كما تباينت أيضاً في المؤشرات الدالة عليه، فبعضها قارن مستوى المعيشة بالمفهوم المادي للنمو، في حين عبر الأخر عن مستوى المعيشة بالناتج المحلي الإجمالي، أو نصيب الفرد منه (الدخل)، ويرى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أن مستوى المعيشة هو جزء من دليل الفقر البشري لأنه يجمع معلومات عن الحرمان وطول العمر، ومستويات المعيشة ممثلة بالسكان الذين لا يحصلون على الخدمات الصحية المناسبة، والأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن، بينما يركز معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية على الغاية الكمية للإشباع، حيث يعرف مستوى المعيشة بأنه المستوى من إشباع حاجات السكان المؤمن بواسطة تدفق السلع والخدمات في لحظة معينة[1].

ويربط البنك الدولي مفهوم مستوى المعيشة مع مفهوم الفقر النسبي، حيث يعرف البنك الدولي الفقر بأنه حالة عدم الحصول على مستوى للمعيشة يعتبر لائقاً أو كافياً في الوسط الذي يعيش فيه الفرد، ويعد الدخل هو العامل الأساسي للحصول على هذا المستوى ونعرف **مستوى المعيشة:** على أنه إشباع الحاجات الأساسية للفرد من خلال ما يحصل عليه من دخول سواء كانت (رواتب، هبات وإعانات، مدخرات، أعمال حرة، الخ).[2]

تعددت تعاريف حول المستوى المعيشي للأفراد حسب نوع المصدر لكن صندوق النقد الدولي اعطى تعريف مفيد ومفصل حول هاته الحالة فيما يلي:

[1] د.خليل عبد القادر، كون فتيحة. دراسة تحليلية لمستوى المعيشة بالجزائر خلال الفترة 2001-2018، المجللة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 08 العدد 01، 2020 الجزائر، ص 284.

[2] كنده عبد الحميد نده. استخدام التحليل التمييزي لتصنيف المستوى المعيشي للأسر في محافظة اللاذقية، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، لمجلد 2، العدد 2، الجزائر سنة 2019، ص 17.

1. تعريف صندوق النقد الدولي:(IMF)

صـــندوق النقد الدولي هو أحد الوكالات المتخصـــصـــة في منظمة الأمم المتحدة، نشـــأ بموجب المعاهدة الدولية سنة 1945م للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويقع مقر الصندوق في عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية ويديره أعضـــاء يمثلون جميع بلدان العالم تقريبا؛ حيث بلغ عدد هذه الدول 189 (2016)، كما بدأ نشاطه الفعلي في مارس 1947م، وأن الدول الأعضاء به لا يشترط أن يكونوا أعضاء في منظمة الأمم المتحدة، كما أن للصندوق أعضاء أصليين وهم ممثلي الدول التي حضرت مؤتمر "بريتون وودز" قبل شهر ديسمبر عام 1946م، أما الدول التي انضمت بعد ديسمبر من نفس السنة، فلا تعتبر أعضاء أصليين، وقد صدور قبول عضويتها من قبل مجلس محافظي الصندوق ولا يوجد فرق في الالتزامات بين الأعضاء الأصليين والأعضاء الجدد، ولكل دولة الحق في الانسحاب من الصندوق.

2. تعريف مستوى المعيشة

يُعرف مستوى المعيشة بأنه مجموع الظروف والمرافق والخدمات التي يتمتع بها الأفراد في مجتمع معين، بما في ذلك الدخل، والإسكان، والتعليم، والصحة، والنقل، والترفيه، وغيرها من العوامل.يتأثر مستوى المعيشة بعوامل اقتصادية واجتماعية متعددة، مثل التوزيع العادل للثروة، ومعدلات البطالة، وجودة البنية التحتية، ومدى التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية المتاحة للمواطنين.تتداخل سياسات الحكومة والسياسات الاقتصادية والاجتماعية مع مستوى المعيشة، ويمكن للإصلاحات الاقتصادية والبرامج الاجتماعية أن تؤثر بشكل كبير على رفاهية الأفراد في المجتمع[1].

عندما يتدخل صندوق النقد الدولي في الدول الأعضاء، فإنه يهدف عادة إلى تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي، وهذا يمكن أن يؤدي في النهاية إلى تحسين مستوى المعيشة للأفراد عبر تحسين الفرص الاقتصادية

[1] د.خليل عبد القادر، كون فتيحة. مرجع سبق ذكره ص 284-285.

وتعزيز الخدمات الاجتماعية الأساسية. ومع ذلك، قد تكون آثار هذه التدخلات مختلفة باختلاف الظروف والسياسات المحلية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، ومن أساسيات مستوى المعيشة هي:

3. تعريف التعليم

عرفته منظمة اليونيسكو على أنه التكوين الشامل للأفراد وتطوير قدراتهم وتأهيلهم للمشاركة الإيجابي في خطط التنمية.

- النظام التعليمي: يشمل مجموعة من الإجراءات والقواعد والتنظيمات التي تتبعها الدولة من أجل تسيير التعليم.
- الجودة التعليمية: هي عملية إدارية ترتكز على مجموعة من القيم، التي تحقق أهداف سوق العمل والطلاب. [1]

4. تعريف الصحة

عرفتها المنظمة العالمية للصحة في المادة الأولى من ميثاقها: أثناء الندوة العالمية بنيويورك (بتاريخ 1946/07/22) حالة من اكتمال السلامة بدنيا وعقليا لا مجرد الخلو من المرض أو العجز.[2]

- تعريف النفقة الصحية: هي المبالغ مالية المنفقة من طرف السلطات العمومية او الجمعات المحلية من اجل تقديم خدمات علاجية او وقائية او إنتاجية لأفراد المجتمع بهدف رفع المستوى الصحي للأفراد وعلاجهم ووقايتهم من الامراض.

[1] كرمين سميرة. تقييم سياسات الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم والتربية في الجزائر، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد 3 العدد 2، الجزائر سنة 2021، ص 183.

[2] علي دحمان محمد. تقييم مدي فعالية الإنفاق العام على مستوى القطاع الصحي بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2017/2016، ص 4.

- أنواع النفقات الصحية: من المعروف محاسبيا أنه هناك أنواع من النفقات، نفقات مباشرة وغير مباشرة، ثابتة وغير ثابتة وكذا النفقات الكلية، وفيما يخص النفقات الصحية فهي بدورها تنقسم الى: [1]

✓ النفقات المباشرة: هي تلك النفقات التي تصرف مباشرة على نشاطات المنشآت الصحية كالأجور والرواتب والمواد والمصاريف الأخرى.

✓ النفقات الغير المباشرة: هي النفقات التي يشار اليها على أنها مصاريف غير مباشرة أو مصاريف تشغيل وقد تشمل بنودا كالإيجار والكهرباء والهاتف... الخ، أما بالنسبة للقطاع الصحي هي جزء من مصاريف قسم آخر تحمل المصاريف القسم المعني نتيجة لاشتراكه في تأدية الخدمات الصحية .

✓ النفقات الثابتة: هي تلك النفقات التي لا تتغير مطلقا مع تغير مستوى نشاط المشروع خلال الأجل القصير كتكاليف المباني، التكاليف الرأسمالية للآلات والمعدات، وتشمل كذلك تكاليف مرتبات العاملين أصحاب العقود طويلة الأجل مثل الأطباء الاستشاريين.

✓ النفقات الغير ثابتة: فهي التي تتغير باستمرار مع مستوى نشاط المشروع مثل تكاليف طعام المرضى، مفروشات الأسرة، المواد المستهلكة في غرفة العمليات مثل قفازات المطاط، والقطن الطبي والمطهرات الطبية والخيوط الطبية .... أيضا مرتبات العاملين بالعقود قصيرة الأجل أو المؤقتة.

5. تعريف الاستهلاك

[1] خلاصي عبد الاله، باركة محمد الزين. ظاهرة تزايد الانفاق الصحي في الجزائر، تطورها، اسبابها ومتطلبات ترشيدها، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 07 /2017، ص 116.

ويقصد بالاستهلاك كل ما يستهلكه المجتمع من دخله وتطور هذا الاستهلاك أثناء الخطة ونمطه الذي يسهم في تحقيق الهدف ويعتبر الاستهلاك الصورة المكملة للادخار مادام الدخل يوجه للاستهلاك والادخار.[1]

6. تعريف الاجور

إن المصطلحات الشائعة في القطاعين العام والخاص بالنسبة لما يدفع للعاملين من مبالغ وتعويضات مقابل جهدهم، فلفظ الأجور هو الأكثر شيوعا في مؤسسات القطاع الخاص، أما في المؤسسات الحكومية والقطاع العام فهناك مصطلحات بديلة لمصطلح الأجر حيث نجد مصطلحي الراتب الشهري والمرتب .لقد تعددت التعاريف لمفهوم كلمة الأجر والراتب، ومن بين أهم التعاريف نذكر: [2]

- ✓ الأجر: هو ما يتقاضاه العامل أو يحصل عليه لقاء خدمة ما، وقد تأخذ هذه الخدمة العمل على شكل جهد. ذهني أو عضلي، كما يتخذ الأجر شكل الأجر النقدي.
- ✓ الراتب: هو المقابل المالي الممنوح للعامل أو الموظف كتعويض لعمله أو لخدمته المقدمة للمؤسسة ابتداء من تاريخ تنصيبه، وهذا طبقا لمبدأ لكل حسب عمله ولا يمكن أن يتقاضى الموظف راتبا من مؤسسة إلاّ إذ كان معينا في منصب عمل لديها ويقوم فعلا بالأعمال المرتبطة بذلك المنصب. في حين عرف أحمد ماهر: " الأجر هو مقابل قيمة الوظيفة التي يشغلها الفرد.

الفرع الثاني: أسباب انخفاض مستوى المعيشة في الجزائر

نذكر منها ما يلي:[3]

[1] نصرضو. الاستهلاك العائلي والنظريات المفسرة له، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 02 العدد 06، الجزائر 2013، ص 315.

[2] سايبي مسعود، زوايد دراجي الحضني. المعالجة المحاسبية للأجور في ظل النظام المحاسبي المالي دراسة حالة: دراسة مقارنة بين الوظيف العمومي والقطاع الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 5.

[3] اخبار عربية نيوز. على الرابط التالي،-https://www.skynewsarabia.com/business/1665535

- **زيادة التكاليف اليومية** :يؤدي ارتفاع تكلفة المعيشة والتضخم إلى زيادة تكاليف الإيجار والغذاء والطاقة والمواصلات. هذا يمكن أن يؤدي إلى ضغوط مالية على الأسر وقد يضطر البعض إلى اتخاذ إجراءات تقشفية.
- **تأثير على معدلات الفقر** :يمكن أن يرفع ارتفاع تكلفة المعيشة معدلات الفقر في المجتمع، فالأشخاص ذوي الدخل المنخفض قد يواجهون صعوبة في تحمل تكاليف الحياة وتلبية احتياجاتهم الأساسية.
- **زيادة الديون** :إذا لم يتمكن الأفراد من تلبية احتياجاتهم المالية بسبب ارتفاع التكاليف، فقد يضطرون إلى اقتراض المال وتراكم الديون. هذا يزيد من ضغط الديون الشخصية والمالية على الأفراد وقد يؤثر على القدرة على الاستثمار وتحقيق الأهداف المالية الشخصية.
- **إعاقة النمو الاقتصادي** :يؤدي ارتفاع تكلفة المعيشة والتضخم إلى تقليل الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار في الاقتصاد المحلي. هذا يعني أن الأفراد والشركات قد يكونوا أقل عرضة للقيام بمشتريات كبيرة أو الاستثمار في مشاريع جديدة، مما يؤثر على نمو الاقتصاد المحلي.
- **الآثار الاجتماعية**: قد تكون هناك آثار اجتماعية سلبية أخرى مرتبطة بارتفاع تكلفة المعيشة، مثل زيادة معدلات التوتر الاجتماعي والاستياء، وتراجع الثقة في النظام الاقتصادي والسياسي، وزيادة الاضطرابات الاجتماعية والاحتجاجات.

الفرع الثالث: طرق قياس مستوى المعيشة

يتم قياس مستوى المعيشة بالاعتماد على مؤشرات متعددة تمثل الجوانب المختلفة له منها: [1]

- **مؤشر نصيب الفرد من الدخل الوطني**: يعبر عن قدرة الأسرة على الوصول إلى السلع والخدمات الاستهلاكية، التي تُعتبر العنصر الأساسي في تحديد مستوى الحياة اليومية. وقد يُستخدم هذا المؤشر

[1] د.خليل عبد القادر، كون فتيحة. مرجع سبق ذكره ص 286.

لمقارنة مستوى المعيشة بين مختلف الدول، حيث يُفترض أن حصة الفرد من الدخل الوطني تُعكس مدى تحسن معيشته.

- **طريقة المؤشرات الإجمالية المتعددة:** ظهرت هذه الطريقة نتيجة إدراك أن مستوى المعيشة لا يمكن قياسه باستخدام مؤشر منفرد واحد، فهي تشمل إضافة إلى الدخل والاستهلاك جوانب أخرى كالصحة والتعليم ونوعية الغذاء والسكن والمياه والصرف الصحي.....الخ؛
- **مؤشر تكلفة المعيشة الحقيقي:** ويُستخدم لتحديد القيمة الحقيقية للنقود وبالتالي قياس التغيرات في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تحصل عليها الأسر أو تستخدمها أو تدفعها لقاء استهلاكها ومنها قياس مستوى معيشتها.
- **المؤشرات الديمغرافية:** تتضمن مؤشرات عن عدد السكان من حيث العدد الاجمالي، والعمر، ونسب الإعالة ومعدلات الخصوبة الإجمالية، وهيُ تساعد في تقييم حجم الاعباء الملقاة على عاتق الدولة في بلد معين.
- **مؤشرات الفقر وعدالة توزيع الدخل:** هناك مجموعة من المؤشرات حولهما تدل على مدى تحسن أو انخفاض مستوى المعيشة، يتم إصدارها سنويًا من طرف منظمات وهيئات محلية ودولية منها: خط الفقر، الفقر البشري، الفقر المتعدد الأبعاد بالإضافة إلى مؤشرات العدالة في توزيع الدخل والإنفاق منها معامل جيني.
- يوجد مجموعة من المؤشرات التي تُستخدم لتقييم مدى الفقر وعدالة توزيع الدخل، وتُصدر سنويًا من قِبل منظمات وهيئات محلية ودولية. من بين هذه المؤشرات:
- **مؤشر الفقر:** يُقيس مدى انحدار الأسرة أو الأفراد تحت خط الفقر، والذي يُعرف بالدخل الذي لا يكفي لتأمين الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والمأوى والرعاية الصحية.

- **مؤشر الفقر البشري:** يُعكس مدى الفقر بناءً على عوامل إضافية مثل التعليم والصحة ومدى الحماية الاجتماعية، ويهدف إلى تقديم صورة أكثر شمولًا للفقر.
- **مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد:** يُقيس الفقر من خلال مجموعة متنوعة من العوامل مثل الدخل، والتعليم، والصحة، والإسكان، مما يُمكن من تحليل أكثر شمولًا لحالة الفقر.
- **مؤشرات العدالة في توزيع الدخل والإنفاق:** تشمل معامل جيني ومؤشرات أخرى، وتُستخدم لقياس التوزيع العادل أو غير العادل للدخل والإنفاق بين الفرد والفرد أو الأسر. [1]

الفرع الرابع: علاقة القدرة الشرائية ومستوى المعيشة بالأجر

- **العوامل المؤثرة على القدرة الشرائية:** هناك مجموعة من العوامل من شأنها التأثير على القدرة الشرائية منها[2]:

✓ العرض والطلب: يلعب العرض والطلب دورا في القيمة الشرائية للعملة ما اذ يؤثر ضخ العملة في اقتصاد الدول حيث تنخفض قيمتها عند زياد ة عرضها في السوق مما يؤدي الى انخفاض الطلب عليها، مما ينعكس سلباً على القوة الشرائية، بينما تنتعش قيمة العملة عند زيادة الطلب المحلي والخارجي عليها، وهو ما ينعكس بدوره إيجابا على القوة الشرائية.

✓ التضخم والانكماش الاقتصادي: ترتبط مفاهيم التضخم والانكماش الاقتصادي ارتباطًا وثيقًا بمفهوم القوة الشرائية، حيث يؤدي ارتفاع أسعار السلع إلى تقليل قيمة العملة، مما ينخفض بدوره قوة الشراء، ويتسبب في حدوث التضخم الاقتصادي. ومن الملحوظ أن حدوث الانكماش الاقتصادي يعزى إلى انخفاض قيمة السلع؛ حيث يؤدي انخفاض قيمتها إلى زيادة قوة الشراء للعملة، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها. كما

[1] أ. كون فتيحة، د.خليل عبد القادر. مرجع سبق ذكر ص 287.

[2] فايزة بولعجين، نوال بيراز. قراءة في أسباب انخفاض القدرة الشرائية في الجزائر، المجلة الدولية في الاقتصاد واستراتيجيات الأعمال، المجلد 1 العدد 1 السنة 2021 الجزائر، ص 24.

يجب الإشارة إلى أن حدوث الانكماش الاقتصادي يترتب عادة على تباطؤ النمو الاقتصادي، مما يتسبب في تقليل الناتج المحلي وارتفاع معدلات البطال.

- **التوقّعات الاقتصادية:** تنخفض قيمة العملة في اقتصاد دولة ما نتيجة لتدهور المؤشرات الاقتصادية الأساسية لهذه الدولة، حيث يُعتبر مبيعات التجزئة والناتج المحلي الإجمالي من بين هذه المؤشرات. يجدر بالذكر أن نسبة البطالة ترتفع مع تأخر النمو الاقتصادي، وكذلك يؤثر تأخر النمو بشكل سلبي على قيمة العملة، مما يُسفر عن انخفاض قوة شرائها.
- **العمالة والأجور:** تؤثّر العمالة والأجور على القوة الشرائية واقتصاد الدول بشكلٍ عام، فكلما زادت نسبة العمالة زاد نسبة معدل دخل الافراد مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الانفاق، وتحريك عجلة الاقتصاد المحلي، ومن الجدير بالذكر ان زيادة نسبة العمالة وارتفاع مستوى الاجور لا يرتبط بارتفاع الايرادات التجارية للبلد، حيُث يتم احتساب إجمالي دخل الفرد من خلال احتساب متوسط إجمالي الناتج المحلي إلى عدد السكان ككل من مستهلكين ومنتجين.

المبحث الثاني: دارسات السابقة

سنتناول في هذا المبحث الدارسات سابقة لتأثير الصدمات النفطية على الاقتصاد الجزائري، مع التركيز على السياسة النقدية ومعدلات التضخم. في المطلب الأول، تُعرض دراسة باللغة العربية أجراها جليط الطاهر ومخلوف عز الدين، والتي تُظهر وجود علاقة طردية بين العرض النقدي ومعدلات التضخم، وعلاقة عكسية بين سعر البترول ومعدل التضخم. أما المطلب الثاني، فيستعرض دراسة أجنبية باللغة الإنجليزية تناولت التأثيرات الكلية لتقلبات أسعار البترول في الجزائر. وأخيرًا، يُسلط المطلب الثالث الضوء على أوجه الاختلاف بين الدراستين، مثل اللغة والمجلة والفترة الزمنية للدراسة، مما يعكس تباين الاهتمامات والمنهجيات.

المطلب الأول: الدراسة باللغة العربية

1. (جليط الطاهر، مخلوف عز الدين) الصدمات النفطية وأثرها على فعالية السياسة النقدية في استهداف معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000–2019) دراسة قياسية، مقال في مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 13، العدد 1، جانفي 2022.

إن الهدف من هذه الدراسة هو اختبار أثر سعر البترول على فعالية السياسة النقدية في استهداف معدلات التضخم في الجزائر وذلك من خلال إجراء دراسة قياسية بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفترة (2019-2000) حيث اصفرت النتائج الدراسة إلى ما يلي:

- ✓ وجود علاقة طردية بين العرض النقدي ومعدلات التضخم، حيث أنه في حالة ارتفاع العرض النقدي فان ذلك يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم
- ✓ العلاقة عكسية بين سعر البترول ومعدل التضخم حيث بلغ ميل سعر البترول. أنه في حالة ارتفاع سعر البترول فان معدلات التضخم سوف تنخفض.
- ✓ ترجع الأهمية الكبرى لتأثير النسبي في معدل التضخم تعود إلى متغير سعر البترول مقارنة مع العرض النقدي.
- ✓ من خلال دوال الاستجابة لردود الفعل تبين أن حدوث صدمة هيكلية مقدرة سعر البترول سوف يكون لها أثر سلبي في معدلات الضخم طيلة فترة الدراسة وان صدمات سعر النفط تكون أكثر تأثيرا في معدلات التضخم في المدى القصير.
- ✓ صدمات السياسة النقدية (العرض النقدي) سوف يكون لها أثر موجب في معدلات الضخم في المدى القصير وأثر سلبي في المدى الطويل وخفضها في المدى المتوسط والمدى الطويل.

2. (قديد ياقوت، ديب حفصة) أثر الصدمات النفطية على الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة (1980–2020) باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتيVAR ، مقال في دفاتر MECAS المجلد 19، العدد 1، جوان 2023

ان الهدف من هذه الدراسة هو دراسة أثر الصدمات النفطية على الاقتصاد الكلي. استخدمت الدراسة نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) في تحليل مفصل لقياس استجابة متغيرات الاقتصاد الكلي للصدمات النفطية في الجزائر. البيانات المستخدمة تغطي السلاسل الزمنية السنوية من 1980 إلى 2020. توصلت الدراسة إلى:

- ✓ إن حدوث صدمة إيجابية في أسعار النفط سينعكس إيجابا على قيمة الدولار الأمريكي مما سيؤدي إلى زيادة قيمة الدينار المتحصل عليه مقابل دولار واحد.
- ✓ إن حدوث صدمة إيجابية في أسعار النفط ينتج عنها ارتفاع في قيمة السلع المنتجة نتيجة ارتفاع تكلفة الإنتاج مما سيتسبب في ارتفاع الأسعار وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم، أما بالنسبة إلى انخفاض معدل التضخم فيمكن إرجاعه إلى ارتفاع الإيرادات النفطية التي يتم وضع جزء كبير منها في صندوق ضبط الإرادات والذي يتم الاعتماد عليه كأداة فعالة في تخفيض معدلات التضخم.
- ✓ إن حدوث صدمة إيجابية في أسعار النفط في الجزائر ينتج عنها زيادة في إيرادات الصادرات النفطية والتي ستنعكس إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ إن حدوث صدمة إيجابية في أسعار النفط ينتج عنها زيادة في الإنفاق الحكومي، وهذه الزيادة في الإنفاق ناتجة عن توسع نشاط الدولة وزيادة الفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط.

3. (زرمان محمد، غردي محمد) السياسة المالية ودورها في مجابهة الصدمات النفطية وتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر دراسة صدمات 2014 و 2020.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور السياسية المالية في مواجهة الصدمات النفطية الناجمة عن انهيار أسعار المحروقات في الجزائر، باعتبار أن المحروقات مادة أولية حيوية وهامة من بين جميع المواد الطاقوية الأخرى، نظرا لارتباطها بمعظم الأنشطة الاقتصادية، وهذا ما كان غالبا وراء حدوث أزمات اقتصادية خاصة في الدول التي تعتمد عليها كمورد أساسي. وقد قامت الجزائر بمجموعة من الإجراءات خاصة في جانب السياسة

المالية من أجل التصدي لهذه الصدمات وتحسين البيئة الاستثمارية للخروج بالاقتصاد الوطني إلى بر الأمان، وقد تم التوصل من خلال نتائج هذه الدراسة إلى:

- ✓ لقد كان لتداعيات الصدمتين النفطيتين 2014 و2020 انعكاسات واثار جد سلبية على جميع المتغيرات الاقتصادية للاقتصاد الجزائري، باعتبار المحروقات المكون الرئيسي للمالية العامة للدولة، بحيث كلما تحسنت أسعارها وجدت الدولة نفسها في أريحية مالية وانعكس ذلك على تحسن معدلات النمو والمستوى المعيشي للأفراد مثل ما حدث بين 2009 و2013، ولهذا ينبغي تنويع الاقتصاد الوطني وعدم ربطه بهذه المادة التي أصبحت بمثابة سلاح ذو حدين.
- ✓ إن الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمجابهة الانتكاسة التي عرفتها أسعار النفط سواء سنة 2014 أو الحالية 2020 هي تدابير ظرفية، بمعنى تصلح فقط في الأجل القصير لأن الإجراءات كخفض العملة ورفع الضرائب وخفض الإنفاق العام ورفع أسعار الطاقة ...الخ هي إجراءات لا تحظى بالدعم والقبول الشعبي وقد تكون سببا في حدوث حالات من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

4. (د. مكيديش محمد، زروقي أبوبكر الصديق) قياس أثر صدمات أسعار النفط على الاقتصاد الكلي الجزائري –دراسة تحليلية قياسية – مجلة السياسات الاقتصادية في الجزائر، العدد 07، ديسمبر 2017

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر صدمات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال تشخيص وضعية الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية مما يساعد على توضيح مدى ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات.

بعد الدراسة التحليلية والقياسية لموضوع البحث اتضح أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع النفط كمحرك لإنعاش الاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية في البلد وبالتالي فنن انحصار المصادر المالية على هذا القطاع ستشل الاقتصاد محدثة أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية، وذلك إلى اعتماد الجزائر على مصدر تمويلي وحيد جعلها

عرضة لهذه التقلبات والتغيرات السعرية التي تحدث على مستوى هذا القطاع والذي يخضع لقوى خارجية، ناهيك عن تحكمها في سياسات هذه السوق.

5. (سمية بلقاسمي، منال بلقاسم) تقلبات أسعار النفط وأثرها على النمو الاقتصادي للدول المصدرة للنفط دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990 – 2014، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد 3، ديسمبر 2015.

هدف هذا البحث لدراسة أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي للدول المصدرة للنفط وبشكل خاص على النمو الاقتصادي الجزائري باعتبار الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها حيث تعتمد بشكل أساسي على تصدير سلعة واحدة وهي المحروقات. وقد كانت النتيجة المتوصل اليها هي وجود أثر مباشر قوي لهذه التقلبات على النمو الاقتصادي ما يعني تبعية اقتصادنا الوطني لأسعار النفط، فعلى الرغم من الأثر الإيجابي لزيادة أسعار النفط من خلال زيادة العوائد المالية وما يترتب عنها من ازدهار في الحياة الاقتصادية في كافة الميادين، إلا أن الأثر الثاني في حال انخفاض أسعار النفط يعتبر سلبيا نظرا لانخفاض العوائد المالية وما يرافقها من تدهور في معدلات النمو الاقتصادي المحلي. وبالتالي على السلطات تنويع ايرادات الصادرات خارج قطاع المحروقات من أجل الخروج عن التبعية لهذا القطاع من خلال تفعيل استراتيجيات تنموية بديلة لقطاع المحروقات وتطوير البحث في مجال الطاقات المتجددة والتي تمثل رهانا حقيقيا أمام الجزائر.

6. (كون فتيحة، أ.د. خليل عبد القادر) تقييم سياسة الإنفاق العام في الجزائر ودورها في تحسين مستوى المعيشة خلال الفترة (2001–2018). مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 21 العدد 3 (2019).

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم سياسة الإنفاق العام المتُبعة في الجزائر للفترة (2001 – 2018) ودورها في تحسين المستوى المعيشي بالجزائر، وذلك من خلال تحليل وتقييم مجموعة من مؤشرات مستوى المعيشة والتي لها علاقة بالسياسة الانفاقية، وإظهار مدى تَحَسُنها أو انخفاضها ابتداء من سنة 2001 إلى غاية 2018.

وثم استخدام المنهج الوصفي بإجراء دراسة تحليلية عن حالة الجزائر للفترة المذكورة، وتوصلنا من خلال تحليل وتفسير مختلف مؤشرات مستوى المعيشة أنها كانت في تحسن ملحوظ دون أن يكون هناك تأثير كبير لسياسة الإنفاق العام عليها. حيث ان السياسة الانفاقية المتبعة ركزت على تكثيف البُنى والهياكل القاعدية كإعداد المدارس والمستشفيات، ومناصب التوظيف والمساكن دون الاهتمام بالنوعية في هذه المجالات، حيث تحَصلت الجزائر على نسب مُتَدَنية من حيث نوعية الصحة ونوعية التعليم ونوعية المعيشة من خلال إجابة أكثر من 50 % من السكان بعدم رضاهم خلال الاستطلاع للفترة (2012-2017) بالإضافة إلى ضعف القطاع الإنتاجي والذي يلعب دورا مهما في تخفيف حدة ارتفاع الأسعار وهذا ما يُثبت لنا صحة الفرضية أنه " ليس هناك تأثير كبير لسياسة الإنفاق العام على مستوى المعيشة في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2018).

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

1. (Asma Ghania BENAMEUR, Yacine BELARBI, Rachid TOUMACHE) THE MACROECONOMIC EFFECTS OF OIL PRICES FLUCTUATIONS IN ALGERIA: A SVAR APPROAC .Les Cahiers du Cread -Vol. 36 - n° 03 - 2020 .

إن الاعتماد الهيكلي للاقتصاد الجزائري على قطاع الهيدروكربونات يشكل مصدر قلق كبير لأنه يمثل المصدر الرئيسي لتدفقات العملات الأجنبية إلى الاقتصاد كما أنه يشكل مصدرًا لتقلب الدوري لسياسة الإنفاق الحكومي والضرائب، وإن جائحة COVID-19 وهبوط أسعار النفط، تجعل من المهم للغاية إجراء تحليل يقيم الآثار المباشرة وغير المباشرة لتقلبات أسعار النفط على النشاط الاقتصادي الجزائري.

استخدام نموذج SVAR نقوم بتحليل ديناميكيات هيكل الناتج المحلي الإجمالي من خلال إخضاع مكوناته لصدمة خارجية. نستخدم بيانات ربع سنوية تغطي الفترة من 1999 إلى 2019 لتقييم استجابة إجماليات الحسابات القومية (من جانبي الإنتاج والطلب) لصدمات أسعار النفط. كما نستكشف أوجه التشابه في

تقلباتها مع تلك التيذ لوحظت في أسعار النفط والاحتياطيات الأجنبية. نعتبر هذه الاخيرة مخمدًا يمكنه امتصاص الصدمات الأجنبية. تظهر نتائجنا تأثيرًا قويا وواضحًا لتقلبات أسعار النفط الدولية على نمو الناتج المحلي الإجمالي، وصادرات الهيدروكربونات، والإنفاق العام.

2. (Dr. Yasmina Guechari) The effect of oil price shocks on the Algerian economy Revue des Sciences Humaines – Université Mohamed Khider Biskra No :47.

الهدف من هذه الدراسة هو التحقيق في أثر الصدمات النفطية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1980 الى 2017 باستخدام نموذج الانحراف الذاتي (VAR)، متغيرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات تقيس الصدمات النفطية. تشير النتائج القياسية لهذه الدراسة الى:

- ✓ تأثير الصدمات النفطية على الاقتصاد الجزائري محدود جدا حيث ان الصدمات النفطية تفسر 0 – 10% فقط من التغير في مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي.
- ✓ تتمتع الصدمات النفطية الموجبة بقدر أكبر من القوة التفسيرية للتغيرات في متغيرات الاقتصاد الكلي من الصدمات النفطية السالبة؛ وهذا يعني أن الاقتصاد الجزائري أكثر تأثرا بالصدمات النفطية الموجبة من الصدمات السالبة.
- ✓ تستجيب معظم متغيرات الاقتصاد الكلي بصفة متقلبة لتذبذب أسعار النفط، وتنسب 8% و6% من التغير في الناتج المحلي الإجمالي وصافي الصادرات على التوالي الى تقلب أسعار النفط.

3. TAOUFIK RAJHI, MOHAMED BENABDALLAH &WIDED HMISSI. The impact of oil shocks on African economies: An empirical investigation.

دفع شدة وانتشار الركود الاقتصادي العالمي ما بعد أزمة النفط عام 1973 إلى إجراء عدد من الدراسات الاقتصادية حول علاقة أسعار النفط بالنشاط الاقتصادي. لأكثر من ثلاثين عام، تم تخصيص مؤلفات كبيرة وأعمال متعددة لدراسة الصدمات النفطية .

ومع ذلك، وعلى الرغم من النقاش الدائر حول أهمية الصدمات النفطية بالنسبة للاقتصادات الأفريقية، إلا أنه لا يوجد سوى القليل من الأبحاث التجريبية حول هذا الموضوع. في هذا العمل، نقترح معالجة هذا السؤال ودراسة حساسية 24 اقتصادا أفريقيًا للتغيرات في أسعار النفط.

يعتمد تحقيقنا على بيانات أسعار النفط من الفترة 1960-2002 ويستخدم تقنيات التكامل المشترك وإجراءات جرانجر السببية لفحص علاقة أسعار النفط مع بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي (أي الناتج المحلي الاجمالي، مؤشر أسعار المستهلك، رصيد الحساب الجاري، رصيد الميزانية الإجمالي واجمالي الاحتياطيات...) وتشير النتائج إلى أن الاقتصادات الأفريقية تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط إما من خلال ظروف التوازن على المدى الطويل بالنسبة لبعضها، أو من خلال التأثيرات المباشرة قصيرة المدى لبعض الآخر. وقد ذهب التحليل إلى استكشاف وظائف الاستجابة للتغيرات في أسعار النفط الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر أسعار المستهلك الدافع في أسعار النفط. بالنسبة للعديد من حالات البلدان تعطي نتائج دليلا قويا على أن الصدمة النفطية تؤدي الى تعطيل كبير للنشاط الاقتصادي.

4. (Amir Sadeghi) .Oil Price Shocks and Economic Growth in Oil-Exporting Countries, Does the Size of Government Matter?، Authorized for distribution by Catriona Purfield.December 2017.

تبحث هذه الدراسة في تأثير حجم الحكومة على كيفية استجابة الإنتاج والإنفاق الحكومي لصدمات أسعار النفط في 28 دولة مصدرة للنفط بين عامي 1990 و2016. تشير النتائج إلى أنه إذا كان حجم الحكومة (يقاس بنسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي (غير النفطي) أكبر، فإن نمو الإنتاج غير النفطي، استجابة لصدمة أسعار النفط الإيجابية، يميل إلى أن يكون أكبر وتقلب الإنتاج أعلى. علاوة على ذلك، أجد أن الزيادة غير المتوقعة في أسعار النفط تؤدي إلى التوسع في الإنفاق الحكومي والتوسع أكبر، وأكبر هي الحكومة. تقدم هذه الورقة دليلا تجريبيا على الارتباط المباشر بين حجم الحكومة والاستقرار الإيكولوجي الكلي في البلدان

المصـــدرة للنفط. وتشـــير النتائج إلى أن التوحيد المالي والتنويع الاقتصـــادي يســـاعدان في تضـــييق نطاق التعرض الاقتصادي لصدمات أسعار النفط الخارجية والحد من التقلبات في الإنتاج غير النفطي.

5. (Motunrayo O AKINSOLA، NM ODHIAMB) .OIL PRICE AND ECONOMIC GROWTH OF OIL-IMPORTING COUNTRIES: A REVIEW OF INTERNATIONAL LITERATURE. Akinsola, M.O., Odhiambo,N.M.(2020).

تســتعرض هذه العلميات المناســبة حول العلاقة بين أســعار النفط والنمو الاقتصــادي في البلدان المســتوردة للنفط والبلدان المتقدمة والنامية. وتناقش النتائج النظرية والتجريبية. ولخصـت الدراسـة إلى أن تأثير الأسـعار النفطية على النمو الاقتصـــادي يختلف من بلد إلى آخر وعلى مدى فترات التقلبات النفطية. علاوة على ذلك، تعتمد نتائج الدراسات التي تمت مراجعاتها على المنهجية المستخدمة ومجموعة التطبيقات الأساسية لبيانات NRF والتأثيرات الثابتة. ومع ذلك، هناك دعم واســع لنتائج العلاقة الســلبية اثناء زيادة أســعار النفط، وخاصــة في الدول المتقدمة. وبينما اظهرت دراســات وجود علاقة ســلبية خلال ارتفاع أســعار النفط، ويبدو أن انخفاض أســعار النفط ليس له علاقة تذكر بالنسبة للبلدان النامية. تتنوع العلاقة السببية أيضا عبر الدراسات التي تمت مراجعتها، وتتراوح من فرضية أحادية الاتجاه الى ثنائية الاتجاه وردود الفعل. وعلى حد علمنا، قد تكون هذه هي المراجعة الأولى للأدبيات المتعلقة بالعلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في البلدان المستوردة للنفط.

6. (Rebeca Jiménez-Rodríguez-Marcelo Sánchez). OIL PRICE SHOCKS AND REAL GDP GROWTH EMPIRICAL EVIDENCE FOR SOME OECD COUNTRIES**.** WORKING PAPER SERIES. NO. 362 / MAY 2004

تقوم هذه الدراسة بتقييم اثار صدمات أسعار النفط بشكل تجريبي على نشاط الاقتصادي الحقيقي للدول الصناعية الرئيسة، يتم إجراء تحليل VAR متعدد الاتجاهات باستخدام الارتباطات الخطية وغير الخطية. تتضمن الفئة الأخيرة ثلاثة مناهج مستخدمة في الأدبيات، وهي المواصفات الغير متماثلة والمقيسة والصافية. نجد دليلا

على التأثير غير الخطي الحقيقي لأسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وعلى وجه الخصوص، تبين ان الزيادات في أسعار النفط لها تأثير على النمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير من حيث تأثير انخفاض أسعار النفط، حيث لا يكون لها أكبر أهمية إحصائية في معظم الحالات. ومن بين الدول المستوردة للنفط، ووجد أن ارتفاع أسعار النفط له تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي في جميع الحالات باستثناء اليابان. علاوة على ذلك، فإن تأثير الصدمات النفطية على النمو الناتج المحلي الإجمالي يختلف بين بلدين مصدرين للنفط في عينتنا، حيث تؤثر زيادات اسعار النفط سلبا على المملكة المتحدة والنرويج بشكل إيجابي.

المطلب الثالث: أوجه الاختلاف

- **اللغة والمجلة:** الدراسة العربية نشرت في مجلة عربية وكتبت باللغة العربية، بينما الدراسة باللغة الأجنبية نشرت في مجلة أجنبية وكتبت باللغة الإنجليزية.
- **الفترة الزمنية:** قد تختلف الفترة الزمنية التي تمت دراستها في كل من الدراستين، وهذا يعكس الاهتمام المختلف لكل دراسة.
- **التحليل والاستنتاجات:** قد تختلف طرق التحليل والاستنتاجات المستخلصة بين الدراسة العربية والدراسة باللغة الأجنبية نتيجة للاختلاف في المنهجيات والمعايير المستخدمة
- **النطاق الجغرافي:** قد تتعامل الدراسة العربية بشكل أساسي مع قضايا ومشاكل تواجه الدول العربية، بينما يمكن للدراسة باللغة الأجنبية أن تشمل مجموعة متنوعة من الدول والقضايا العالمية
- **التوجه النظري:** قد تختلف الدراسة العربية والدراسة باللغة الأجنبية في التوجه النظري والفلسفة البحثية المعتمدة.
- **التوجه السياسي:** قد تكون الدراسة العربية أكثر تركيزًا على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة بالواقع العربي، بينما يمكن أن تكون الدراسة باللغة الأجنبية أكثر شمولًا في التحليل

- **التوجه الاقتصادي:** قد تركز الدراسة العربية على القضايا الاقتصادية التي تواجه الدول العربية بشكل أساسي، بينما قد تشمل الدراسة باللغة الأجنبية تحليلات للسياسات الاقتصادية على مستوى عالمي .

خلاصة الفصل

وبشكل عام، يمكن القول إن النفط يلعب دوراً رئيسياً في عمليات الإنتاج ويمثل مصدراً أساسياً للطاقة والنمو الاقتصادي. تتفاوت أهمية النفط بين البلدان، وتعتبر الجزائر من أبرز الدول المنتجة والمصدرة له. تتأثر الاقتصادات العالمية بتقلبات أسعار النفط، حيث يُعَتَبَر زيادتها أمراً إيجابياً للدول المصدرة وسلبياً للدول المستوردة، والعكس صحيح عندما تنخفض أسعاره. يُعَتَبَر المستوى المعيشي للأفراد مؤشراً أساسياً لنجاح برامج التنمية، حيث يتأثر بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية مثل البطالة والغلاء. تسعى الحكومات إلى تحسين مستوى المعيشة من خلال القطاع العام والبرامج التنموية، لمواجهة تحديات انخفاض القدرة الشرائية وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين .

الفصل الثاني: دراسة قياسية للأثر

الصدمة النفطية على الجزائر

تمهيد

تتأثر الجزائر بشكل كبير بالصدمات النفطية، والتي تلعب دورًا حاسمًا في تحديد مسار الاقتصاد ومستوى المعيشة للمواطنين. من بين القطاعات الأساسية المتأثرة بالتقلبات في أسعار النفط هي قطاعات التعليم والصحة، حيث تعتمد هذه القطاعات بشكل كبير على تمويل الحكومة المستمد من إيرادات النفط. في حال ارتفاع أسعار النفط، قد ترتفع استثمارات الحكومة في قطاعات التعليم والصحة، مما يؤدي إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة وزيادة الوصول إليها.

أما فيما يتعلق بالأجور والاستهلاك، فإن التقلبات في أسعار النفط قد تؤثر على سوق العمل ودخل الأفراد. على سبيل المثال، قد ترتفع الأجور في القطاعات المرتبطة بالنفط والغاز خلال فترات الارتفاع في أسعار النفط، ولكن قد تتأثر الوظائف في القطاعات الأخرى بالتباطؤ الاقتصادي الناتج عن انخفاض أسعار النفط. وبالتالي، قد يتأثر مستوى الاستهلاك بزيادة الأجور في بعض الفترات وانخفاضها في فترات أخرى، مما يؤثر على القدرة الشرائية للمواطنين ونمط حياتهم.

بهذه الطريقة، فإن الصدمات النفطية لها تأثير شامل على الجزائر، يمتد إلى مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك التعليم والصحة والأجور والاستهلاك.

المبحث الاول: قراءة في الوضع الاقتصادي العام في الجزائر

خلال الفترة من عام 2010 إلى 2022، شـهد الاقتصـاد الجزائري تحديات عدة وتقلبات متعددة. بدأت هذه الفترة بفترة من النمو الاقتصـادي القوي، حيث اسـتفادت الجزائر من ارتفاع أسـعار النفط والغاز في الأسـواق العالمية. ومع ذلك، فإن الاقتصـاد الجزائري يعتمد بشـكل كبير على القطاع الطاقوي، مما جعله عرضـة للتقلبات في أسعار النفط.

مع تراجع أسـعار النفط في منتصـف العقد الأول من الفترة، بدأت الجزائر تواجه تحديات اقتصـادية متزايدة، بما في ذلك تراجع الإيرادات الحكومية وتباطؤ النمو الاقتصـادي. وتزايدت الضـغوط على الميزانية العامة، مما دفع الحكومة إلى اتخاذ إجراءات تقشفية، مثل خفض الإنفاق العام وتأجيل المشاريع الاستثمارية.

ومع اندلا ع أزمة فيروس كورونا المسـتجد في عام 2020، تفاقمت التحديات الاقتصـادية للجزائر، حيث أثرت الإجراءات الاحترازية والإغلاق الاقتصـادي على النشـاط الاقتصـادي وخلقت تحديات جديدة في مجالات مثل البطالة وتقلص النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مساهمة الانفاق الحكومي للمستوى المعيشي للفرد:

إن القطاع العمومي في الجزائر يلعب دوراً مهماً في تحسـين مسـتوى المعيشـة للأفراد عبر عدة آليات. يقدم القطاع العمومي خدمات أساسية مثل التعليم والصحة بأسعار ميسورة أو مجانية، مما يسهم في توفير فرص متساوية للجميع للحصـــول على التعليم والرعاية الصـــحية الجيدة. لكن يجب أن نلاحظ أن القطاع العمومي يتأثر بعوامل اقتصـادية رئيسـية مثل التضـخم وأسـعار النفط. التضـخم يمكن أن يقلل من القوة الشـرائية للمرتبات والخدمات المقدمة، مما يشـكل تحدياً في الحفاظ على مسـتوى معيشـة مرتفع للأفراد. من جهة أخرى، أسـعار النفط تلعب دوراً حاسماً في الاقتصاد الجزائري، حيث أن الإيرادات النفطية تعتبر مصدراً رئيسياً للتمويل الحكومي. أي انخفاض كبير في أســـعار النفط يمكن أن يؤثر ســـلباً على القدرة المالية للدولة في تمويل القطاع العمومي والخدمات التي يقدمها.

بالإضـافة إلى ذلك، يقوم القطاع العمومي بدعم القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصـناعة والخدمات، وذلك من خلال توفير التمويل والبنية التحتية اللازمة لتطوير الاقتصاد وزيادة فرص العمل وتنويع مصادر الدخل. كما يسهم القطاع العمومي في توفير الأمان الاجتماعي من خلال نظام التقاعد والضمان الاجتماعي، مما يحمي المواطنين من مخاطر البطالة والفقر والمرض.

بهذه الطرق وغيرها، يلعب القطاع العمومي الجزائري دوراً حيوياً في تعزيز مستوى المعيشـة للأفراد من خلال توفير الخدمات الأسـاسـية، وتوفير فرص العمل، ودعم الاقتصـاد الوطني، وضـمان الأمان الاجتماعي، مع الأخذ في الاعتبار التحديات الاقتصادية المتمثلة في التضخم وتقلبات أسعار النفط. وكل هذا قد تطرقنا له فيما يلي:

أ. التعليم

عتبر التعليم في الجزائر إلزاميًا ومجانيًا لمن هم دون سـن 16 عامًا، مما يتيح لكافة أفراد المجتمع الاسـتفادة من هذه الفرصة التعليمية دون استثناء. وفي دراستنا هذه، نرى أن الاستفادة من التعليم المجاني تشـمل بشـكل كبير الأفراد حتى مستوى التعليم الجامعي، مما يعزز فرص التعليم العالي للجميع. يُضـاف إلى ذلك أن الإنفاق العام على التعليم يلعب دورًا رئيسـيًا في دعم هذه السـياسـات التعليمية، مما يضـمن توفير الموارد اللازمة لتحسـين جودة التعليم وتوسـيع فرص الوصـول إليه لجميع المواطنين. اليك الجدول التالي الذي يشـرح الانفاق العام على التعليم من سـنة 2010 حتى 2020:

الجدول 01: ميزانية التعليم الوحدة بالمليار دينار جزائري

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
ميزانية التعليم	3,74 277	5,69 318	5,44 384	6,28 664	7,46 644	7,64 052
2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022

11.7 007	8.25 004	7,71 349	7,24 682	7,09 559	7,09 559	7,46 261

المصدر: من اعداد الطالبين (الملحق رقم01)

- **الفترة الأولى (2010–2014)**: شهدت هذه الفترة نموًا ملحوظًا في ميزانية التعليم، حيث ارتفعت من 3.742 مليار دينار في عام 2010 إلى 7.466 مليار دينار في عام 2014، بزيادة تقدر بنحو 99.3%، مما يعكس تضاعف الميزانية تقريبًا خلال هذه الفترة.
- **فترة الاستقرار (2014–2016)**: خلال هذه الفترة، ظلت الميزانية مستقرة نسبيًا، مع زيادة طفيفة في عام 2015 إلى 7.640 مليار دينار، لكنها عادت لتقترب من مستويات عام 2014 في عام 2016 بميزانية قدرها 7.462 مليار دينار.
- **الفترة (2016–2018)**: تُظهر البيانات انخفاضًا في ميزانية التعليم من 7.462 مليار دينار في عام 2016 إلى 7.095 مليار دينار في عامي 2017 و2018، مما يشير إلى تراجع طفيف في الاستثمار في التعليم خلال هذه السنوات.
- **الفترة (2018–2020)**: بعد فترة الاستقرار والانخفاض، شهدت الميزانية نموًا مجددًا، حيث ارتفعت من 7.095 مليار دينار في عام 2018 إلى 7.713 مليار دينار في عام 2020، بزيادة تقارب %.8.7
- **الفترة (2021–2022)**: تُظهر البيانات قفزة كبيرة في الميزانية من 8.250 مليار دينار في عام 2021 إلى 11.700 مليار دينار في عام 2022، بزيادة تقارب 41.8%، وهي أعلى نسبة زيادة مقارنة بالسنوات السابقة.

الاستنتاجات

- ✓ الزيادة الكبيرة بين عامي 2010 و2011 تشير إلى استثمارات كبيرة أو تغييرات ربما في سياسات التمويل.
- ✓ فترة الاستقرار والانخفاض الطفيف بين 2016 و2018 قد تكون نتيجة لظروف اقتصادية أو سياسات تقشفية.
- ✓ عودة النمو في 2019 و2020 قد تشير إلى تحسن في الوضع الاقتصادي أو زيادة في الأولويات الاستثمارية في التعليم.
- ✓ القفزة الكبيرة بين عامي 2021 و2022 تُشير إلى تحسن اقتصادي و دعم للتعليم.

الشكل 02: يوضح ميزانية الصحة والتعليم من 2010 حتى 2022:

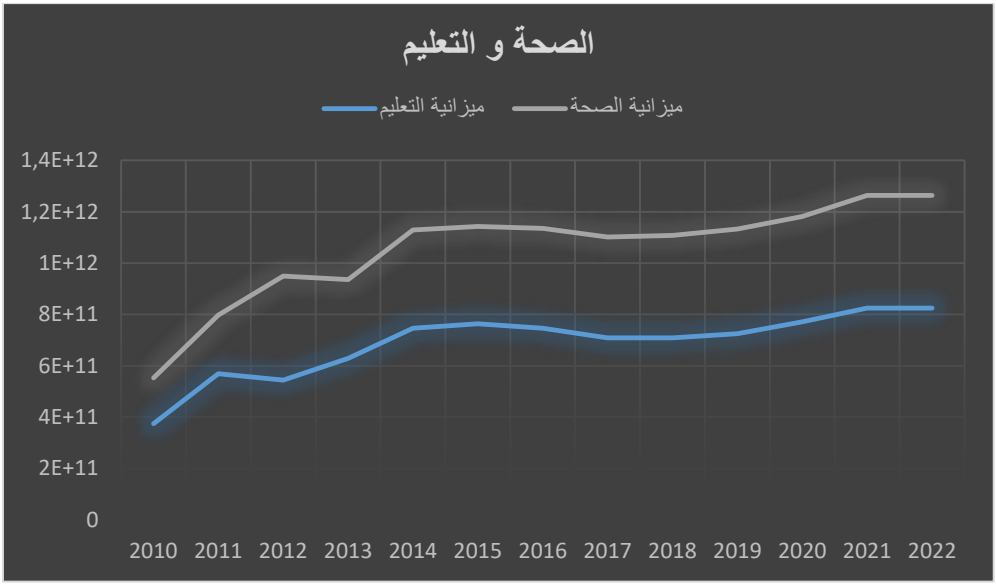

المصدر: اعداد الطالبين من البنك الدولي

العلاقة بين الإنفاق على التعليم ومعدل سعر البترول:

يمكن استنتاج أن هناك علاقة ضعيفة بين الإنفاق العام على التعليم وبين متغيرات معدل السنوي لسعر البترول ونسبة صادرات المحروقات. قد يكون هناك تأثير غير مباشر، حيث يمكن أن تؤثر تلك المتغيرات على الاقتصاد بشكل عام وبالتالي على قدرة الحكومة على تخصيص الموارد للتعليم.

يمكن أيضًا استنتاج أن هناك عدم استقرار في الإنفاق على التعليم على مدار السنوات، وهو ما يمكن أن يؤثر على جودة التعليم وتطوير البنية التحتية التعليمي. لكنها تمثلت في تأثيرات منها:

التأثيرات الاقتصادية والسياسية: قد تكون هناك عوامل أخرى تؤثر على الإنفاق على التعليم، مثل السياسات الحكومية والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية من الممكن أن تؤثر التقلبات في أسعار النفط على الاقتصاد بشكل عام، مما يؤثر في نهاية المطاف على قدرة الحكومة على تخصيص الموارد للتعليم.

تأثير جائحة كوفيد-19 :يظهر انخفاض الإنفاق على التعليم في الجزائر عام 2020 أهمية دراسة تأثير جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد وتوجيه الموارد في ظل هذه الظروف الاستثنائية. قد يكون هذا الانخفاض نتيجة للتحديات الاقتصادية التي فرضتها الجائحة على الحكومات.

وفي الختام تقدم المعطيات فرصة لفهم الاتجاهات في الإنفاق على التعليم في الجزائر وتأثير عوامل مختلفة مثل أسعار النفط والاقتصاد العام. يظهر أنه من المهم دراسة العوامل المتعددة التي تؤثر على سياسات الحكومة وتوجيه الموارد في سياق الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة.

ب. **الصحة**

تعد الصحة من أهم الجوانب التي تساهم في رفاهية الفرد والمجتمع. فهي ليست مجرد غياب الأمراض، بل تشمل الحالة البدنية والنفسية والاجتماعية الجيدة. تحظى الصحة بأهمية كبيرة لأنها ترتبط بشكل مباشر بجودة الحياة والإنتاجية الاقتصادية. من أجل تحقيق مستويات صحية جيدة، يجب أن تكون هناك أنظمة رعاية صحية فعالة، تضمن الوصول إلى خدمات صحية ذات جودة عالية لكل فرد في المجتمع. في الجزائر، تُعَد الصحة العامة واحدة من الأولويات الرئيسية التي تهتم بها الحكومة. يخصص الحكومة الجزائرية جزءًا كبيرًا من ميزانيتها لتحسين وتطوير القطاع الصحي. يتجلى ذلك من خلال بناء المستشفيات والمراكز الصحية، وتزويدها بالمعدات الطبية الحديثة، وتدريب الكوادر الطبية وتوفير الأدوية الضرورية. تسعى الحكومة الجزائرية إلى ضمان الوصول العادل للخدمات الصحية لكل المواطنين، بغض النظر عن مكان إقامتهم أو وضعهم الاقتصادي. تأتي هذه الجهود ضمن

إطار تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة. ومن بين المبادرات التي تتخذها الحكومة في هذا الصدد، دعم الأبحاث الطبية، وبرامج الوقاية من الأمراض، وتحسين نظم التأمين الصحي. وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية التي قد تواجهها الجزائر، فإن الحكومة تظل ملتزمة بزيادة الإنفاق على الصحة وتطوير البنية التحتية الصحية. تُعتبر هذه الاستثمارات ضرورية لضمان صحة الأجيال الحالية والمستقبلية، وهو ما ينعكس إيجابًا على مختلف جوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية. الجدول التالي يوضح ميزانية الصحة:

الجدول 02: ميزانية الصحة: الوحدة بالمليار دينار جزائري

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
ميزانية الصحة	1.78323	2.27 86	4.04945	3.06926	3.81972	3.79407
2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
3.89074	3.92163	3.98 97	4.08283	4.10672	4.39422	4.39422

المصدر: من اعدادالطالبين (الملحق رقم01)

الجدول يوضح ميزانية الصحة الجزائرية من عام 2010 إلى عام 2022 يكشف عن اتجاهات مهمة وتغيرات عبر العقد. وفيما يلي تحليل مفصل للبيانات:

- **النمو العام لميزانية الصحة:**
  - **2010**: 1.783 مليار دينار جزائري.
  - **2022**: 4.394 مليار دينار جزائري.

- هذا يعني أن الميزانية زادت بأكثر من الضعف خلال هذه الفترة.

➢ **الفترات الزمنية:**

- **2010–2012**: بدأت الميزانية في عام 2010 بـ1.783 مليار دينار وارتفعت بشكل كبير إلى 4.049 مليار دينار في 2012 .هذه الزيادة الكبيرة تعكس استثمارًا كبيرًا في قطاع الصحة، ربما بسبب الحاجة إلى تحسين البنية التحتية الصحية أو الخدمات.
- **2012–2015**: بعد الزيادة الكبيرة في 2012، انخفضت الميزانية في 2013 إلى 3.069 مليار دينار ثم ارتفعت مرة أخرى إلى 3.794 مليار دينار في 2015 .هذا التذبذب قد يشير إلى إعادة تقييم الاحتياجات أو تعديل السياسات المالية.
- **2015–2018**: الميزانية خلال هذه الفترة استقرت نسبيًا، حيث كانت تتراوح بين 3.794 مليار دينار في 2015 و3.990 مليار دينار في 2018. الاستقرار النسبي قد يعكس مرحلة من الثبات بعد زيادات سريعة في السنوات السابقة.
- **2018–2020**: شهدت الميزانية زيادة تدريجية، حيث ارتفعت من 3.990 مليار دينار في 2018 إلى 4.107 مليار دينار في 2020. هذا النمو التدريجي يمكن أن يكون نتيجة لتحسينات مستمرة في النظام الصحي.
- **2021–2022**: بعد الزيادة التدريجية في السنوات السابقة استقرت الميزانية نسبيًا، حيث كانت تتراوح بين 4.394 مليار دينار في2022 و4.394 مليار دينار في 2023. الاستقرار النسبي قد يعكس مرحلة من الثبات بعد زيادات سريعة في السنوات السابقة.

الاستنتاجات

✓ الزيادة الكبيرة بين 2010 و2012 :تعكس التزام الحكومة بتعزيز القطاع الصحي بشكل كبير، ربما استجابة لاحتياجات طارئة أو لتحسين الخدمات الصحية.

- ✓ التذبذب بين 2012 و2015 :يشير إلى عدم استقرار في التمويل، ربما نتيجة لتقييمات مستمرة للاحتياجات أو تغيرات في السياسة.
- ✓ الاستقرار النسبي بين 2015 و2018 :قد يعكس استقرارًا في تمويل الصحة بعد التعديلات السابقة.
- ✓ الزيادة التدريجية بين 2018 و2020 :تشير إلى تحسن مستمر في الاستثمار في الصحة، مما يدل على توجه ثابت نحو تحسين الخدمات الصحية.
- ✓ الاستقرار النسبي بين 2021 و2022: قد تعزز الاستقرار في تمويل الصحة بعد التعديلات السابقة.

➢ **العلاقة بين الإنفاق على الصحة ومعدل سعر البترول:**

يبدو أن هناك تباينًا في العلاقة بين الإنفاق على الصحة ومعدل سعر البترول في الجزائر. في بعض السنوات، مثل عام 2011 حيث كانت النسب مرتفعة لكلا المتغيرين، كان هناك انخفاض في الإنفاق على الصحة. ومع ذلك، في بعض السنوات الأخرى، مثل في عام 2019، شهدت الجزائر زيادة في الإنفاق على الصحة، ويمكن أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن عدة عوامل:

➢ **الأزمات الصحية العالمية** :تأثرت العديد من الدول بالأزمات الصحية العالمية مثل جائحة كوفيد-19، مما دفع الحكومات إلى زيادة الإنفاق على الصحة لتعزيز الاستعداد والاستجابة لتلك الأزمات.

باختصار، ركزت الحكومة على الانفاق على الصحة من عام 2019 وذلك للاستعداد لأي أزمة مستقبلية أخرى للتصدي لأي جائحة ، وتحديد السبب الدقيق يتطلب تحليل متعمق للسياق الاقتصادي والسياسي في ذلك الوقت.

➢ **مقارنة مع ميزانية التعليم:**

كلا القطاعين شهد زيادات ملحوظة خلال العقد، لكن ميزانية التعليم كانت أعلى نسبيًا مقارنة بميزانية الصحة. التذبذبات في ميزانية الصحة كانت أكثر وضوحًا مقارنة بالاستقرار النسبي في ميزانية التعليم خلال بعض الفترات.

بشكل عام، تعكس ميزانية الصحة الجزائرية جهودًا مستمرة لتحسين القطاع الصحي، على الرغم من التحديات المالية والتذبذبات في التمويل. النمو التدريجي في السنوات الأخيرة يشير إلى توجه إيجابي نحو تعزيز خدمات الرعاية الصحية.

الشكل 03: الميزانية الاجمالية التي صرفت على التعليم والصحة من 2010 الى 2020

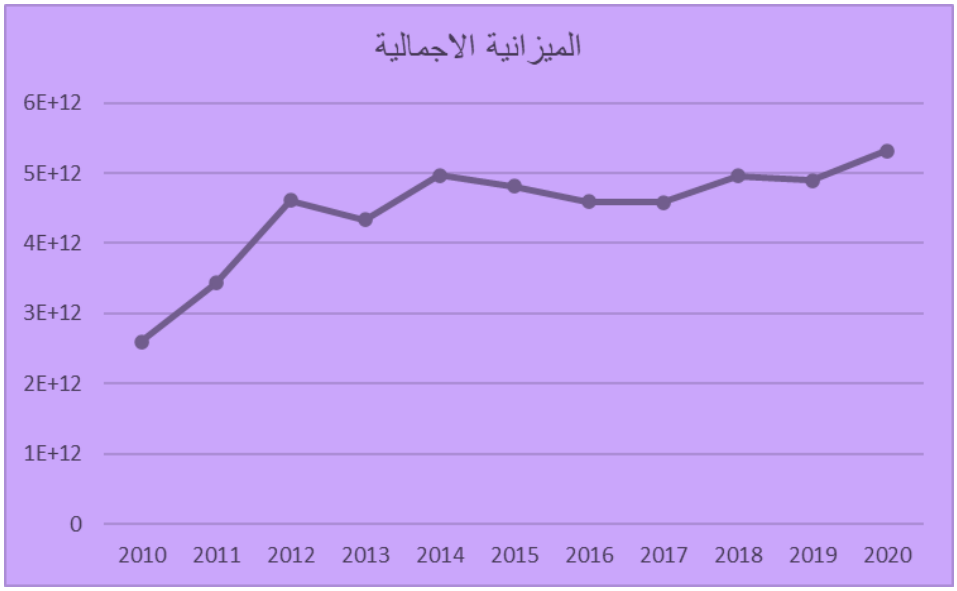

المصدر: من اعداد الطالبين (الملحق رقم01)

- **الاستهلاك والأجور**: يعتبر الاستهلاك والأجور من المحركات الرئيسية للاقتصاد الجزائري، ويؤثر عليهم التضخم بشكل كبير. إن معدل التضخم يلعب دورًا حاسمًا في تحديد القوة الشرائية للأفراد والأسر، حيث يؤدي ارتفاع التضخم إلى تقليل القدرة الشرائية للأجور وزيادة تكاليف المعيشة. إن فهم هذه الديناميات الاقتصادية، بما في ذلك معدلات التضخم، يساعد في تحليل الأوضاع الاقتصادية واتخاذ القرارات المناسبة لتحسين مستوى المعيشة والاستقرار الاقتصادي في البلاد. وكل ذلك تم شرحه فيما يلي:
- **العلاقة بين التضخم والاستهلاك**: ان التضخم يعكس زيادة عامة في أسعار السلع والخدمات، وبالتالي يقلل من قوة الشراء للأفراد،[1] زيادة نسبة التضخم قد تؤثر سلبًا على الاستهلاك، حيث يمكن أن يقلل من القدرة

[1] صندوق النقد الدولي –مرجع ذكر سابقا.

الشرائية للأفراد ويقلل من حجم الاستهلاك لديهم .تأثير أسعار البترول على التضخم والاستهلاك، ارتفاع أسعار البترول قد يؤدي إلى زيادة التكاليف في الاقتصاد بشكل عام، مما يسهم في زيادة معدل التضخم [1].زيادة معدل التضخم قد تؤثر سلبًا على الاستهلاك، حيث يمكن أن يزيد من تكاليف الحياة ويقلل من القدرة الشرائية للأفراد .تأثير نسبة صادرات المحروقات على التضخم والاستهلاك تغيرات في نسبة صادرات المحروقات قد تؤثر على توفر الوقود المحلي والتجارة الخارجية، وبالتالي قد تؤثر على أسعار السلع والخدمات وتكاليف المعيشة .زيادة في تكاليف المعيشة يمكن أن تؤثر سلبًا على الاستهلاك، حيث يقلل من القدرة الشرائية للأفراد ويقلل من حجم الاستهلاك [2].بناءً على البيانات المقدمة، يبدو أن هناك علاقة بين معدلات التضخم ونسب صادرات المحروقات ومعدلات أسعار البترول. تغيرات في هذه العوامل قد تؤثر على معدلات التضخم وبالتالي على الاستهلاك. لكن العلاقة بين هذه العوامل تعتمد على عوامل إضافية مثل السياسات الحكومية والطلب والعرض على السلع والخدمات.

الشكل 04: معدل التضخم من 2010 الى 2022

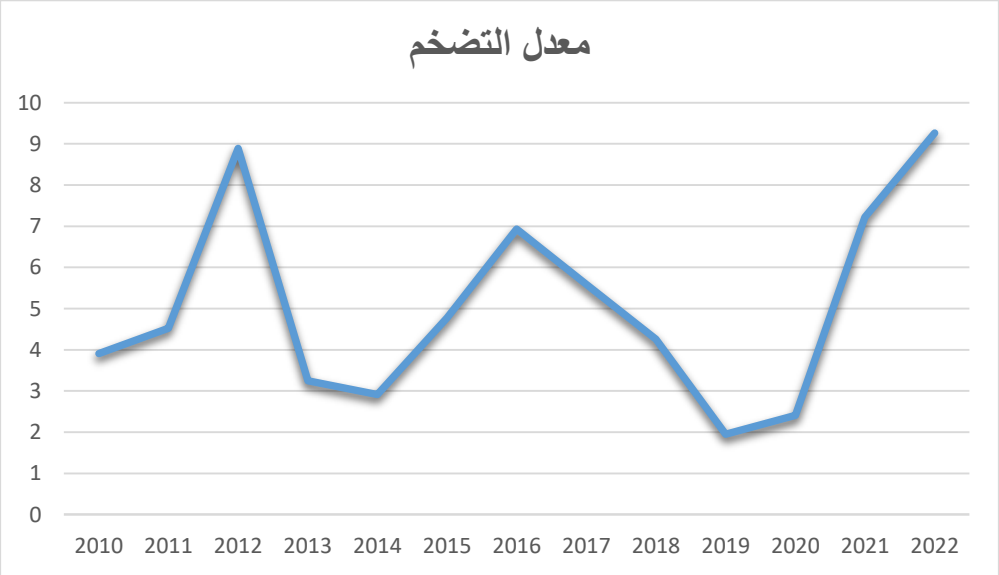

المصدر: من اعداد الطالبين (الملحق رقم01)

[1] وكالة الطاقة الدولية (IEA) وتقرير وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية.

[2] وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية والبنك المركزي الجزائري.

العلاقة بين التضخم والأجور

التضخم يعكس زيادة عامة في أسعار السلع والخدمات، مما يقلل من قوة الشراء للأفراد في الأغلب، يتوقع أن ترتفع الأجور بمرور الوقت لتعويض تلك الزيادة في تكلفة المعيشة بسبب التضخم، ولكن ليس بالضرورة بنسبة تساوي التضخم.

الجدول 03: معدل التضخم 2010-2022 تحليل كيف أثر التضخم على الاستهلاك والأجور في الجزائر

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
التضخم	3.91	4.52	8.89	3.25	2.91	4.78
2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
6.93	5.59	4.26	1.95	2.41	7.22	9.26

المصدر: من اعداد الطالبين (الملحق رقم01)

من خلال الجدول نرى ان التضخم المرتفع يزيد من أسعار السلع والخدمات، مما يقلل من القدرة الشرائية للمستهلكين. في عام 2012، أدى التضخم بنسبة 8.89% إلى زيادة كبيرة في الأسعار، مما قد يدفع المستهلكين إلى تقليل استهلاكهم أو التحول إلى سلع أرخص. في سنوات التضخم المرتفع (مثل 2016 بنسبة 6.93%)، قد يغير المستهلكون نمط استهلاكهم، فيشترون الضروريات فقط ويتجنبون الكماليات.

ان التضخم يؤثر على سلوك المستهلكين. إذا توقع الناس ارتفاع التضخم، قد يعجلون بشراء السلع لتجنب ارتفاع الأسعار في المستقبل، مما يؤدي إلى زيادة مؤقتة في الاستهلاك.

اما في السنوات التي كان فيها التضخم منخفضًا (مثل 2019 بنسبة 1.95%)، قد يؤجل المستهلكون مشترياتهم، مما قد يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك مؤقتًا.

❖ **تحليل البيانات السنوية:**

2011-2010: معدلات التضخم معتدلة (3.91% و4.52%) ، مما يعني تأثيرًا محدودًا نسبيًا على الأجور والاستهلاك.

2012: تضخم مرتفع جدًا بنسبة 8.89%، مما أثر سلبًا على القوة الشرائية وزاد من أسعار السلع والخدمات بشكل كبير.

2014-2013: انخفاض في التضخم (3.25% و2.91%) ، مما قد يكون قد وفر بعض الاستقرار والراحة للقوة الشرائية.

2017-2015: عودة التضخم للارتفاع (4.78%، 6.93%، 5.59%) ، مما زاد الضغط على الأجور وقلل من الاستهلاك.

2020-2018: تراجع التضخم مرة أخرى إلى مستويات أقل (4.26%، 1.95%، 2.41%) ، مما قد ساعد في استقرار الأسعار وتحسين القوة الشرائية نسبيًا.

2022-2021: عودة التضخم للارتفاع وهي اكثر نسبة خلال السنوات السابقة (7.22%، 9.26%) ، مما زاد أثر سلبا على القوة الشرائية وقلل من الاستهلاك.ومن ذلك نستنتج ما يلي:

- **الأجور** :تتأثر بشكل كبير بالتضخم. في سنوات التضخم المرتفع، يحتاج العمال إلى زيادات كبيرة في الأجور للحفاظ على قوتهم الشرائية، مما يشكل تحديًا للشركات والحكومة.
- **الاستهلاك** :التضخم المرتفع يؤدي إلى تقليل الاستهلاك نتيجة ارتفاع الأسعار، بينما التضخم المنخفض يساعد في استقرار أو زيادة الاستهلاك.

❖ **تأثير أسعار البترول على التضخم**: ارتفاع أسعار البترول يمكن أن يؤدي إلى زيادة التكاليف في الاقتصاد بشكل عام، بما في ذلك تكاليف الإنتاج والنقل. هذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة التضخم إذا لم يتم تعويض هذه التكاليف بزيادة الإنتاجية أو تقليل التكاليف في قطاعات أخرى. وبالتالي، قد يكون لارتفاع أسعار البترول تأثير سلبي. تأثير نسبة صادرات المحروقات على التضخم والأجور. تغيرات في نسبة صادرات المحروقات قد

تؤثر على توفر الوقود المحلي والتجارة الخارجية، مما يؤثر بدوره على أسعار السلع والخدمات وبالتالي على معدل التضخم .اليك الجدول التالي الذي يحلل ويشرح كيف أثر سعر النفط على التضخم في الجزائر:

الجدول 04: أسعار النفط 2010-2022

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سعر النفط	80.2	112.9	111	109.5	100.2	53.1
2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
45	54.1	71.3	64.4	42.1	72.7	103.7

المصدر: من اعداد الطالبين (الملحق رقم01)

❖ **تحليل تأثير أسعار النفط على التضخم في الجزائر: الشكل التالي سيوضع تقلبات أسعار النفط:**

اليك التمثيل البياني لأسعار النفط خلا فترة 2010-2022:

الشكل 05: أسعار النفط من 2010 الى 2022

المصدر: من اعداد الطالبين (الملحق رقم01)

2010–2014: **فترة ارتفاع أسعار البترول:** خلال هذه الفترة، شهدت أسعار البترول زيادة ملحوظة، حيث ارتفعت من 80.2 دولار للبرميل في 2010 إلى ذروة بلغت 112.9 دولار في 2011، وظلت فوق 100 دولار حتى 2014. واثر على التضخم من خلال:

- زيادة إيرادات الحكومة من صادرات البترول أدت إلى زيادة الإنفاق الحكومي على المشاريع والبنية التحتية، مما يعزز النشاط الاقتصادي ويزيد الطلب.
- زيادة الطلب المحلي قد تؤدي إلى ضغوط تضخمية نتيجة لزيادة السيولة في الاقتصاد.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل نتيجة لارتفاع أسعار البترول العالمية قد يُنقل إلى المستهلكين في شكل ارتفاع أسعار السلع والخدمات، مما يؤدي إلى ارتفاع التضخم.

2015–2016: **فترة انخفاض حاد في أسعار البترول:** انخفضت أسعار البترول بشكل حاد، حيث وصلت إلى 53.1 دولار في 2015 و45 دولار في 2016 واثر على ذلك من خلال:

- انخفاض إيرادات الحكومة من صادرات البترول أثر سلباً على الإنفاق الحكومي، مما قد يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي.
- انخفاض الإنفاق الحكومي قد يؤدي إلى تقليل السيولة في السوق، مما يخفف الضغوط التضخمية[1].
- رغم انخفاض أسعار البترول، فإن الاعتماد الكبير على الواردات في الجزائر قد يبقي التضخم مرتفعاً إذا لم تتغير أسعار السلع الأساسية المستوردة بنفس النسبة.

2017–2019: **فترة تقلبات معتدلة في أسعار البترول:** استقرت الأسعار بشكل نسبي مع بعض التقلبات، حيث تراوحت بين 54.1 دولار في 2017 و71.3 دولار في 2018، ثم انخفضت إلى 64.4 دولار في 2019. وأثر على التضخم من خلال:

[1] تقارير بنك الجزائر – Bank of Algeria.

- الاستقرار النسبي في أسعار البترول أدى إلى استقرار نسبي في الإيرادات الحكومية، مما سمح بالحفاظ على مستويات معتدلة من الإنفاق الحكومي.
- هذا الاستقرار ساهم في تجنب تقلبات كبيرة في معدلات التضخم، حيث لم تحدث زيادات أو انخفاضات حادة تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد.

2020: فترة تراجع حاد في أسعار البترول: انخفضت أسعار البترول بشكل كبير إلى 42.1 دولار للبرميل. وأثرت على التضخم:

- الانخفاض الحاد في أسعار البترول أدى إلى تراجع كبير في إيرادات الحكومة، مما أثر على قدرتها على الإنفاق.
- هذا التراجع في الإنفاق الحكومي قد يؤدي إلى تباطؤ اقتصادي وزيادة البطالة، مما قد يقلل من الضغوط التضخمية.

رغم تأثير انخفاض أسعار البترول على التضخم، قد يؤدي هذا الانخفاض إلى تعقيدات اقتصادية مثل تباطؤ النمو الاقتصادي وزيادة البطالة، مما قد يخفض الضغوط التضخمية مؤقتاً، لكن في حالة نقص الموارد الحكومية، قد تلجأ الحكومة إلى سياسات تقشفية تؤدي إلى ضغوط تضخمية في المستقبل.

2021–2022: فترة ارتفاع في أسعار البترول: زيادة تدريجية لأسعار البترول حيث تراوحت 72.7 في 2021و103.7 في 2022 ,وأثرت على التضخم:

- ارتفاع أسعار النفط يمكن أن يرفع تكاليف الإنتاج للشركات في مختلف القطاعات الاقتصادية، سواء كانت تعتمد على النفط مباشرة في الإنتاج أو في النقل والتوزيع، مما يتسبب في زيادة تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار النهائية للسلع والخدمات.
- ارتفاع أسعار النفط يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية من القطاع النفطي، ولكن في نفس الوقت قد يزيد من الإنفاق الحكومي أيضًا على السلع والخدمات العامة، مما يزيد الضغط على التضخم.

- ارتفاع أسعار النفط يمكن أن يقلل من القدرة الشرائية للأفراد والشركات، مما يؤدي إلى تقليل الطلب العام على السلع والخدمات. إذا ترافق ذلك مع ارتفاع في تكلفة الإنتاج، فقد ينتج عنه زيادة في التضخم.

بشكل عام، يمكن أن تؤدي زيادة أسعار النفط إلى زيادة في التضخم من خلال تأثيراتها على التكاليف والطلب والإنفاق الحكومي، ولكن الآثار الدقيقة يمكن أن تختلف اعتمادًا على الظروف الاقتصادية والسياسية في الجزائر.

❖ **ونستنتج من ذلك:** تظهر البيانات أن أسعار البترول تؤثر بشكل كبير على التضخم في الجزائر. التأثيرات تتضمن:

الفترة 2010–2014: ارتفاع أسعار البترول يزيد من إيرادات الحكومة والإنفاق العام، مما يعزز النشاط الاقتصادي ويرفع معدلات التضخم بسبب زيادة الطلب المحلي.

الفترة 2015–2016: انخفاض أسعار البترول يقلل من إيرادات الحكومة ويؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وانخفاض التضخم نتيجة لتراجع الإنفاق العام والطلب المحلي.

الفترة 2017–2019: تقلبات معتدلة في أسعار البترول تساهم في استقرار الإيرادات الحكومية والإنفاق، مما يؤدي إلى استقرار نسبي في معدلات التضخم.[1]

الفترة 2020: الانخفاض الحاد في أسعار البترول يقلل من إيرادات الحكومة ويؤدي إلى تراجع الإنفاق العام، مما قد يخفف الضغوط التضخمية مؤقتاً لكنه يخلق تحديات اقتصادية قد تؤدي إلى ضغوط تضخمية مستقبلية.

الفترة 2021–2022: ارتفاع أسعار النفط يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية من القطاع النفطي، ولكن في نفس الوقت قد يزيد من الإنفاق الحكومي أيضًا على السلع والخدمات العامة، مما يزيد الضغط على التضخم.

[1] وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية.

ونقول في الأخير ان أسعار البترول لها تأثير كبير على معدلات التضخم في الجزائر، وتعتمد تأثيراتها على مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بالبترول وسياسات الحكومة المالية والنقدية في التعامل مع هذه التقلبات.

الشكل 06: نسبة صادرات المحروقات من 2010 الى 2022

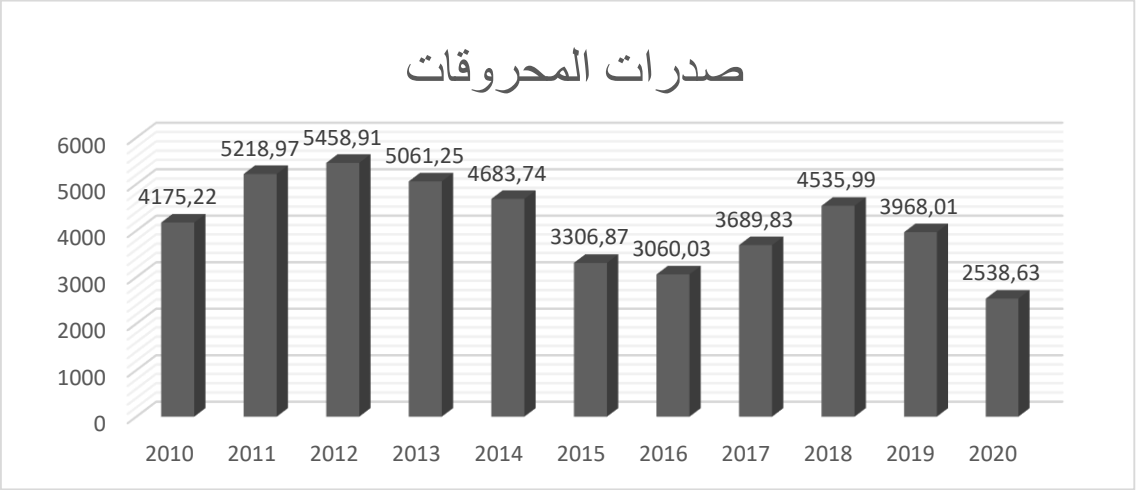

المصدر: من اعداد الطالبين (الملحق رقم01)

المطلب الثاني: البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2010-2019

لجأت الجزائر الى برنامجين وهما: [1]

❖ البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها في إطار إعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية والاستجابة لمتطلبات السكان وتحسين المعيشة، وقد رصد لهذا البرنامج 286 مليار دولار لهذا يعتبر أكبر برنامج تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، وينقسم إلى قسمين القسم الأول يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي يقدر ب 11534 مليار دج أي ما يعادل مبلغ 156مليار دولار، أما القسم الثاني: يتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها مثل (السكك الحديدية والطرق والمياه، ..) بمبلغ يقدر ب 9700 مليار دج أي ما يعادل مبلغ 130 مليار دولار.

[1] د.هدى بن محمد. عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد الخامس، يناير 2020 الجزائر, ص 47.

وقصد تمويل الاستثمارات العمومية التي تضمنها هذا البرنامج تم فتح حساب تخصيص خاص رقم 302-134 بعنوان حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو الاقتصادي 2014-2010 وذلك من خلال المادة 70من قانون المالية 2010.

أهدافه: هدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي:

- ✓ دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين.
- ✓ مكافحة البطالة من خلال استحداث ثالث ماليين منصب شغل جديد.
- ✓ تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق.
- ✓ رقية وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، وتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية.
- ✓ تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة، وترقية الصادرات خارج المحروقات.
- ✓ الاستمرار في توسيع قاعدة السكن واعادة الاعتبار للنسيج العمراني، وتطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية.
- ✓ مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبالد.
- ✓ تثمين الموارد الطاقية والمنجمية.
- ✓ تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية.
- ✓ الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية.

مضمونه: قسم البرنامج الخماسي للتنمية إلى ستة قطاعات نبينها من خلال الجدول التالي:[1]

جدول رقم 05: مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

التعيين	المجموع (مليار دج)	النسبة المئوية%
التنمية البشرية	10122	49.5
المنشآت القاعدية الأساسية	6448	31.5
تحسين وتطوير الخدمات العمومية	1666	8.16
التنمية الاقتصادية	1566	7.7
الحد من البطالة	360	1.8
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	21214	100

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، قوام برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للفترة 2010-2014

من خلال الجدول يتبين لنا أن التنمية البشرية أخذت أكبر حصة في البرنامج بنسبة 49.5% من مبلغ البرنامج حيث وجهت لإنشاء مؤسسات تربوية وجامعية وصحية ورياضية ومؤسسات للتكوين المهني وبرمجة إنجاز مليوني وحدة سكنية. توصيل الكهرباء والغاز والماء إلى المناطق الريفية المعزولة، واعداد مجموعة من البرامج لفائدة قطاع المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.

أما قطاع المنشآت القاعدية الأساسية فقد خصص له ما نسبته 31.5% من مبلغ البرنامج وجه لمواصلة توسيع وتحديث شبكات الطرقات والسكك الحديدية وزيادة قدرات الموانئ وتحديث الهياكل القاعدية للمطارات،

[1] د. هدى بن محمد. مرجع سبق وان ذكرة، ص 48.

وتحسين النقل الحضري الذي سيعرف تجهيز 14 مدينة بخطوط الترامواي. كما خصص مبلغ لقطاع تهيئة الإقليم والبيئة موجه خصوصا لإنجاز أربع مدن جديدة وكذا مختلف عمليات المحافظة على البيئة مثل تسيير النفايات.

وخصص ما نسبته 8.16% من مبلغ البرنامج لتحسين وتطوير الخدمات العمومية وجه أساسا إلى للجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية الوطنية، وقطاع العدالة، المالية وقطاع العمل.

أما دعم التنمية الاقتصادية فخصص لها 7.7% من مبلغ البرنامج موجهة لدعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية، وتحديث انشاء مناطق صناعية.

خصص ما نسبته 1.8% من مبلغ البرنامج للحد من البطالة موجه لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، ودعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة، ترتيبات للتشغيل المؤقت.

كما خصص ما نسبته 1.2% من مبلغ البرنامج للبحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال موجه لتطوير البحث العلمي، تجهيزات موجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية، والتعليم والتكوين، وتجسيد الحكومة الإلكترونية.

❖ برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2019-2015: [1]

تعريفه: يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال فترة ،2019-2015 حيث تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2019-2015 والذي جاء ضمن حساب التخصيص الخاص رقم 302-143.

[1] د. هدى بن محمد. مرجع سبق وان ذكرة، ص 51.

وقد خصص مبلغ قدر بـ 4079.6 مليار دج في 2015، مقابل مبلغ بـ 1894.2 مليار دج في 2016، حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية الحصة الأكبر.

أهدافه: ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي:

- ✓ الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز...الخ؛ وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة؛
- ✓ ايلاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات؛ والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه؛
- ✓ استحداث مناصب الشغل؛ ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.
- ✓ إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.
- ✓ وتتوخى الحكومة من خلال البرنامج الخماسي للنمو 2015-2019 إلى تحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7% قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين.

مضمونه: قسم برنامج توطيد النمو الاقتصادي على تسعة قطاعات رئيسة نبينها من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم 06: مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة: 2015-2016

البيـــــان	2015	2016	المجموع (مليار دج)	النسبة المئوية %
الصـــــناعة	5.1	4.8	9.9	0.2
الفلاحة والري	209.4	198.2	407.6	6.8

دعم الخدمات المنتجة	32.6	14.9	47.5	0.8
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	1854.2	441.3	2295.5	38.4
التربية والتكوين	227.8	78.6	306.4	5.1
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	151.3	32.7	184	3.1
دعم الحصول على سكن	234.3	24.4	258.7	3.4
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	900	860	1760	29.5
عمليات برأس المال	464.6	239	703.6	11.8
المجـــــــموع	4079.6	1894.2	5973.8	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: قانون رقم 10-14 مؤرخ في 8 ربيع الأول 1436 الموافق 30 ديسمبر ،2014 يتضمن قانون المالية لسنة ،2015 والقانون رقم 18-15 مؤرخ في 18 ربيع الأول 1437 الموافق 30 ديسمبر 2015يتضمن قانون المالية لسنة .2016

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن قطاع المنشآت القاعدية، الاقتصادية والإدارية أخذ الحصة الأكبر من برنامج توطيد النمو خلال الفترة 2015-2016 وذلك بنسبة 38.4% من مبلغ البرنامج وهذا بعدما كان قطاع تنمية الموارد البشرية في البرامج السابقة هو الذي يأخذ الحصة الأكبر، ويعود ذلك إلى توجيه أكبر قدر من المبالغ لإتمام المشاريع السابقة المبرمجة سابقا خاصة مع اتجاه موارد الدولة نحو الانخفاض، أما مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى الموجهة لتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية مثل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الانجاز والتجهيزات التجارية فقد أخذت حصة تقدر بـ 29.5% من مبلغ البرنامج، ثم عمليات برأس مال (مبالغ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، تخفيض الفوائد، ..الخ) بـ11.8% من مبلغ البرنامج، ثم الفالحة والري بحصة تقدر بـ 6.8% من مبلغ البرنامج، ثم التربية والتكوين بحصة تقدر بـ 5.1% من

مبلغ البرنامج، ثم باقي اوما يلاحظ أن حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2016 قد انخفض كثيرا بالمقارنة مع حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2015 وذلك بنسبة تقدر بـ ،54% وهذا راجع الانخفاض مداخيل البالد وللتدابير المتخذة من قبل السلطات العامة الرامية إلى التقليل من الإنفاق لمواجهة الأزمة المالية بما يعرف بسياسة التقشف.لقطاعات الأخرى مجتمعة بحصة تقدر بـ 8.4% من مبلغ البرنامج.

المطلب الثالث: تغيرات أسعار النفط وأثره على الاستهلاك والصحة والتعليم

❖ **العلاقة بين الإنفاق على التعليم ومعدل سعر البترول:**

يمكن استنتاج أن هناك علاقة ضعيفة بين الإنفاق العام على التعليم وبين متغيرات معدل السنوي لسعر البترول ونسبة صادرات المحروقات. قد يكون هناك تأثير غير مباشر، حيث يمكن أن تؤثر تلك المتغيرات على الاقتصاد بشكل عام وبالتالي على قدرة الحكومة على تخصيص الموارد للتعليم.

يمكن أيضًا استنتاج أن هناك عدم استقرار في الإنفاق على التعليم على مدار السنوات، وهو ما يمكن أن يؤثر على جودة التعليم وتطوير البنية التحتية التعليمية. لكنها تمثلت في تأثيرات منها:

❖ **التأثيرات الاقتصادية والسياسية:** قد تكون هناك عوامل أخرى تؤثر على الإنفاق على التعليم، مثل السياسات الحكومية والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية من الممكن أن تؤثر التقلبات في أسعار النفط على الاقتصاد بشكل عام، مما يؤثر في نهاية المطاف على قدرة الحكومة على تخصيص الموارد للتعليم.[1]

❖ **تأثير جائحة كوفيد-19** :يظهر انخفاض الإنفاق على التعليم في الجزائر عام 2020 أهمية دراسة تأثير جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد وتوجيه الموارد في ظل هذه الظروف الاستثنائية. قد يكون هذا الانخفاض نتيجة للتحديات الاقتصادية التي فرضتها الجائحة على الحكومات. [2]

❖ **العلاقة بين الإنفاق على الصحة ومعدل سعر البترول:**

[1] التقارير الوطنية لوزارة المالية الجزائرية 2018.

[2] منظمة الصحة العالمية World Health Organization.

يبدو أن هناك تباينًا في العلاقة بين الإنفاق على الصحة ومعدل سعر البترول في الجزائر. في بعض السنوات، مثل عام 2011 حيث كانت النسب مرتفعة لكلا المتغيرين، كان هناك انخفاض في الإنفاق على الصحة. ومع ذلك، في بعض السنوات الأخرى، مثل في عام 2019، شهدت الجزائر زيادة في الإنفاق على الصحة، ويمكن أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن عدة عوامل:

- **الأزمات الصحية العالمية** :تأثرت العديد من الدول بالأزمات الصحية العالمية مثل جائحة كوفيد-19، مما دفع الحكومات إلى زيادة الإنفاق على الصحة لتعزيز الاستعداد والاستجابة لتلك الأزمات.

باختصار، تعد زيادة الإنفاق على الصحة في الجزائر في عام 2019 ناتجة عن تفاعل متشابك لعدة عوامل، وتحديد السبب الدقيق يتطلب تحليل متعمق للسياق الاقتصادي والسياسي في ذلك الوقت.

- **تأثير أسعار البترول على التضخم**: ارتفاع أسعار البترول يمكن أن يؤدي إلى زيادة التكاليف في الاقتصاد بشكل عام، بما في ذلك تكاليف الإنتاج والنقل. هذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة التضخم إذا لم يتم تعويض هذه التكاليف بزيادة الإنتاجية أو تقليل التكاليف في قطاعات أخرى. وبالتالي، قد يكون لارتفاع أسعار البترول تأثير سلبي. تأثير نسبة صادرات المحروقات على التضخم والأجور. تغيرات في نسبة صادرات المحروقات قد تؤثر على توفر الوقود المحلي والتجارة الخارجية، مما يؤثر بدوره على أسعار السلع والخدمات وبالتالي على معدل التضخم.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر الصدمات النفط على المستوى المعيشي للأفراد

المطلب الاول: نموذج الدراسة

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة تأثير الصدمات النفطية على المستوى المعيشي خلال الفترة 2000 – 2022، وذلك من خلال إجراء دراسة قياسية باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتيVAR ، وذلك بالاعتماد على معطيات مصدرها البنك الجزائر وقانون المالية، ونرمز للمتغيرات في النموذج

Expoil: اسعار النفط

Inflation: التضخم

Depanse: الانفاق العام

Education: ميزانية التعليم

Sant: ميزانية الصحة

L1: السنة الاولى

L2: السنة الثانية

1. اختبار ديكي فولر(Dickey–Fuller) :

هو اختبار إحصائي يستخدم لتحديد ما إذا كانت سلسلة زمنية تحتوي على جذر وحدة، مما يشير إلى أنها غير مستقرة وغير مستقرة. يمكن تلخيص خطوات تفسير نتائج اختبار ديكي فولر كالتالي:

❖ **قيم الاختبار**: إذا كانت قيمة الاختبار (ADF test statistic) أقل من القيمة الحرجة (critical value)، فإننا نرفض الفرضية الصفرية – .(H0) إذا كانت قيمة الاختبار أكبر من القيمة الحرجة، فلا يمكن رفض الفرضية الصفرية (H0).

❖ **الفرضيات**: الفرضية الصفرية :(H0) السلسلة الزمنية تحتوي على جذر وحدة (غير مستقرة) الفرضية البديلة :(H1)السلسلة الزمنية لا تحتوي على جذر وحدة (مستقرة) .

❖ **القيم الحرجة** :تُقارن قيمة الاختبار بالقيم الحرجة عند مستويات ثقة مختلفة (عادةً 1٪، 5٪، و10٪) .

– إذا كانت قيمة الاختبار أقل من القيمة الحرجة عند مستوى ثقة معين، يمكن رفض الفرضية الصفرية عند ذلك المستوى.

الجدول 07: اختبار ديكي فولر على أسعار النفط

```
. dfuller expoil, lags(1)

Augmented Dickey-Fuller test for unit root        Number of obs   =        11

                                 ------------ Interpolated Dickey-Fuller ------------
                 Test         1% Critical       5% Critical      10% Critical
               Statistic         Value             Value            Value
------------------------------------------------------------------------------
 Z(t)            -2.821           -3.750            -3.000           -2.630
------------------------------------------------------------------------------
MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0553

. dfuller horsoil, lags(1)
```

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج eviews 12

القيمة الاحتمالية p-value (0.05-) أقل من 0.05، مما يؤكد أن السلسلة الزمنية مستقرة .بالتالي، يمكن الاستنتاج أن السلسلة الزمنية لا تحتوي على جذر وحدة وأنها مستقرة بناءً على نتائج هذا الاختبار.

الجدول 08: اختبار ديكي فولر على التضخم

```
. dfuller infla, lags(1)

Augmented Dickey-Fuller test for unit root        Number of obs   =        11

                                 ------------ Interpolated Dickey-Fuller ------------
                 Test         1% Critical       5% Critical      10% Critical
               Statistic         Value             Value            Value
------------------------------------------------------------------------------
 Z(t)            -3.977           -3.750            -3.000           -2.630
------------------------------------------------------------------------------
MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0015
```

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج eviews 12

القيمة الاحتمالية p-value لتضخم (0.001-) أقل من 0.05، مما يؤكد أن السلسلة الزمنية مستقرة .

بالتالي، يمكن الاستنتاج أن السلسلة الزمنية لا تحتوي على جذر وحدة وأنها مستقرة بناءً على نتائج هذا الاختبار.

الجدول 09: اختبار ديكي فولر على الانفاق العام

```
. dfuller depanse, lags(0)

Dickey-Fuller test for unit root                  Number of obs   =        12

                                 ---------- Interpolated Dickey-Fuller ----------
                 Test            1% Critical       5% Critical      10% Critical
               Statistic           Value             Value            Value
------------------------------------------------------------------------------
 Z(t)            -3.172            -3.750            -3.000           -2.630
------------------------------------------------------------------------------
MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0217
```

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج eviews 12

القيمة الاحتمالية p-value للإنفاق العام (0.02-) أقل من 0.05، مما يؤكد أن السلسلة الزمنية مستقرة .بالتالي، يمكن الاستنتاج أن السلسلة الزمنية لا تحتوي على جذر وحدة وأنها مستقرة بناءً على نتائج هذا الاختبار.

الجدول 10: اختبار ديكي فولر على الصحة

```
. dfuller sant, lags(0)

Dickey-Fuller test for unit root                  Number of obs   =        12

                                 ---------- Interpolated Dickey-Fuller ----------
                 Test            1% Critical       5% Critical      10% Critical
               Statistic           Value             Value            Value
------------------------------------------------------------------------------
 Z(t)            -3.563            -3.750            -3.000           -2.630
------------------------------------------------------------------------------
MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0065
```

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج eviews 12

القيمة الاحتمالية p-value لميزانية الصحة (0.006-) أقل من 0.05، مما يؤكد أن السلسلة الزمنية مستقرة .بالتالي، يمكن الاستنتاج أن السلسلة الزمنية لا تحتوي على جذر وحدة وأنها مستقرة بناءً على نتائج هذا الاختبار.

الجدول 11: اختبار ديكي فولر على التعليم

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0217

. dfuller educ, lags(0)

Dickey-Fuller test for unit root Number of obs = 12

	Test Statistic	1% Critical Value	5% Critical Value	10% Critical Value
		Interpolated Dickey-Fuller		
Z(t)	-4.590	-3.750	-3.000	-2.630

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0001

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج eviews 12

القيمة الاحتمالية p-value لميزانية التعليم (0.0001-) أقل من 0.05، مما يؤكد أن السلسلة الزمنية مستقرة .بالتالي، يمكن الاستنتاج أن السلسلة الزمنية لا تحتوي على جذر وحدة وأنها مستقرة بناءً على نتائج هذا الاختبار.

2. دراسة صلاحية نموذج الانحدار الذاتي

قبل الانتقال دراسة ديناميكية نموذج الانحدار الذاتي من خلال تحليل دوال الاستجابة لردود الفعل وتحليل التباين لابد من دراسة صلاحية نموذج الانحدار الذاتي باستعمال أهم الاختبارات الإحصائية في هذا المجال مثل اختبار الارتباط الذاتي واختبار استقراريه النموذج، حيث أظهر اختبار (Autocorrelation LM Test) عدم وجود تسلسل زمني وتم قبول

الفرضية الأساسية القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي، كما تبيّن أن توزيعها كان طبيعيا، وهذا. كما بين اختبار (Root graf) أن جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة والنتائج معروضة في الشكل

الشكل 07: يوضح استقرار نموذج var

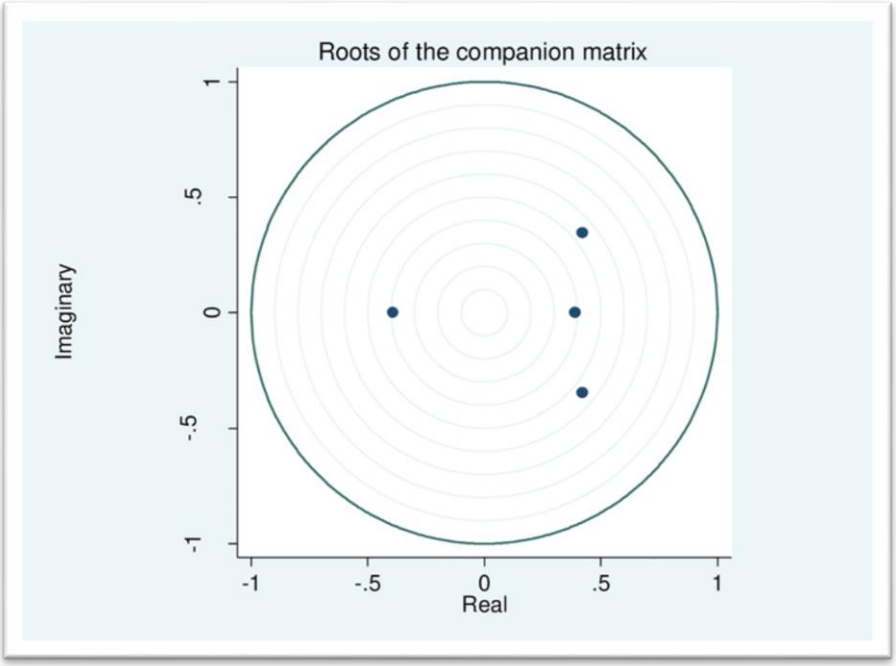

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج eviews 12

الجدول 12: يوضح استقراريه نموذج var

```
. varstable, graph

   Eigenvalue stability condition
```

Eigenvalue	Modulus
.4191771 + .3462366i	.543681
.4191771 - .3462366i	.543681
-.3913943	.391394
.3891725	.389173

```
All the eigenvalues lie inside the unit circle.
VAR satisfies stability condition.
```

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج eviews 12

وفقا لهذا الاختبار القائل بأن نتائج شعاع الانحدار الذاتي تعتبر مستقرة إذا لم يكن هناك جذور تساوي الواحد، وهذا ما نلاحظه من خلال الشكل رقم والجدول رقم بحيث أنه لا توجد جذور أكبر من واحد وأن جميع المتغيرات تقع داخل حدود الدائرة، وبالتالي فإن النموذج var في هذه الحالة قائم.

3. تحليل نتائج دوال الاستجابة لردود الفعل

إن نماذج الانحدار الذاتي ونماذج تصحيح الخطأ تسمح لنا بتحليل الصدمات العشوائية، وهذا من خلال قياس أثر مفاجئ (صدمة) في متغير ما على باقي المتغيرات وهي الانفاق العام والصحة والتعليم

الشكل 08: تحليل دوال الاستجابة لردود الفعل

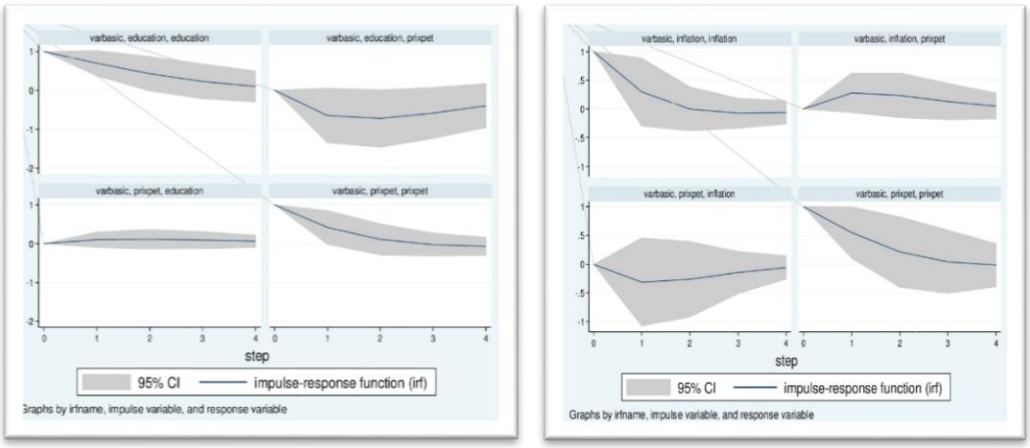

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج eviews 12

المطلب الثاني: نتائج الإحصائية لنموذج

الجدول 13: تحليل تأثير المتغيرات على أسعار النفط

	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
prixpet						
prixpet						
L1.	-6.270285	5.09e-12	-1.2e+12	0.000	-6.270285	-6.270285
L2.	1.762458	1.59e-12	1.1e+12	0.000	1.762458	1.762458
inflation						
L1.	-1.163203	1.72e-12	-6.8e+11	0.000	-1.163203	-1.163203
L2.	5.022122	4.44e-12	1.1e+12	0.000	5.022122	5.022122
depanse						
L1.	35.19942	3.05e-11	1.2e+12	0.000	35.19942	35.19942
L2.	1.375492	4.85e-12	2.8e+11	0.000	1.375492	1.375492
sante						
L1.	-18.59742	2.03e-11	-9.2e+11	0.000	-18.59742	-18.59742
L2.	-12.27288	1.39e-11	-8.9e+11	0.000	-12.27288	-12.27288
education						
L1.	-5.897252	7.66e-12	-7.7e+11	0.000	-5.897252	-5.897252
L2.	4.859689	1.21e-11	4.0e+11	0.000	4.859689	4.859689
_cons	-86.59092	8.56e-11	-1.0e+12	0.000	-86.59092	-86.59092

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج eviews 12

في الجدول التالي توجد احد اعشر ملاحظة (Number Observations) ونلاحظ أيضا ان هذا النموذج معنوي، ويوجد أيضا (R-squared) بنسبة 100 %، من التغير في صادرات النفط (**expoil**)، يتأثر على معدل التضخم (Inflation) سلبا بقيمة 1.16- في السنة الأولى ويثأر إيجابا في السنة الثانية بقيمة 5.02 ، وتأثر على الإنفاق العام (depanse) بعلاقة ايجابية في السنة الأولى وسنة الثانية على التوالي بنسبة 35.19 و 1.37، ويأثر على ميزانية الصحة (sant) سلبا في السنة الأولى و الثانية على التوالي بقيمة 18.59- و 12.27- ، ويأثر على ميزانية التعليم (Education) بعلاقة سلبية في السنة الأولى بقيمة 5.89- ويأثر إيجابا في السنة الثانية بقيمة 4.85 .

وعليه تكون النموذج المعادلة:

= - 86.59 + 1.76 expoil (L2) + 5.02 infla (L2) + 1.37 depanse (L2)

+ 4.85 Educ (L2) – 12.27 sant (L2) + E

الجدول 14: تحليل تأثير المتغيرات على التضخم

inflation						
prixpet						
L1.	-14.50755	1.55e-11	-9.4e+11	0.000	-14.50755	-14.50755
L2.	4.139871	4.84e-12	8.6e+11	0.000	4.139871	4.139871
inflation						
L1.	-3.518996	5.23e-12	-6.7e+11	0.000	-3.518996	-3.518996
L2.	11.24052	1.35e-11	8.3e+11	0.000	11.24052	11.24052
depanse						
L1.	78.97498	9.28e-11	8.5e+11	0.000	78.97498	78.97498
L2.	11.9197	1.47e-11	8.1e+11	0.000	11.9197	11.9197
sante						
L1.	-49.88459	6.17e-11	-8.1e+11	0.000	-49.88459	-49.88459
L2.	-36.79869	4.21e-11	-8.7e+11	0.000	-36.79869	-36.79869
education						
L1.	-12.58382	2.33e-11	-5.4e+11	0.000	-12.58382	-12.58382
L2.	20.63906	3.67e-11	5.6e+11	0.000	20.63906	20.63906
_cons	-229.8236	2.60e-10	-8.8e+11	0.000	-229.8236	-229.8236

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج eviews 12

في الجدول التالي توجد احد اعشر ملاحظة (Number Observations) ونلاحظ أيضا ان هذا النموذج معنوي، ويوجد أيضا (R-squared) بنسبة 100 %، من التغير في معدل التضخم، فتأثر على صادرات النفط (expoil) سلبا بقيمة 14.50- في السنة الأولى ويأثر إيجابا في السنة الثانية بقيمة 4.13 ،ويأثر على الإنفاق العام (depanse) إيجابا في السنتين الأولى والثانية على التوالي بنسبة 78.97 و 11.91، ويأثر على ميزانية الصحة (sant) سلبا في السنتين الأولى والثانية على التوالي بقيمة 49.88- و 36.79- ،ويأثر على ميزانية التعليم (Education) سلبا في السنة الأولى بقيمة 12.58- و إيجابيا في السنة الثانية بقيمة 20.63.

وعليه تكون النموذج المعادلة:

$$= -229.82 + 4.13 \text{ expoil (L2)} + 11.24 \text{ infla (L2)} + 11.91 \text{ depanse (L2)}$$

$$+ 20.63 \text{ Educ (L2)} - 36.79 \text{ sant (L2)} + E$$

الجدول 15: تحليل تأثير المتغيرات على الانفاق العام

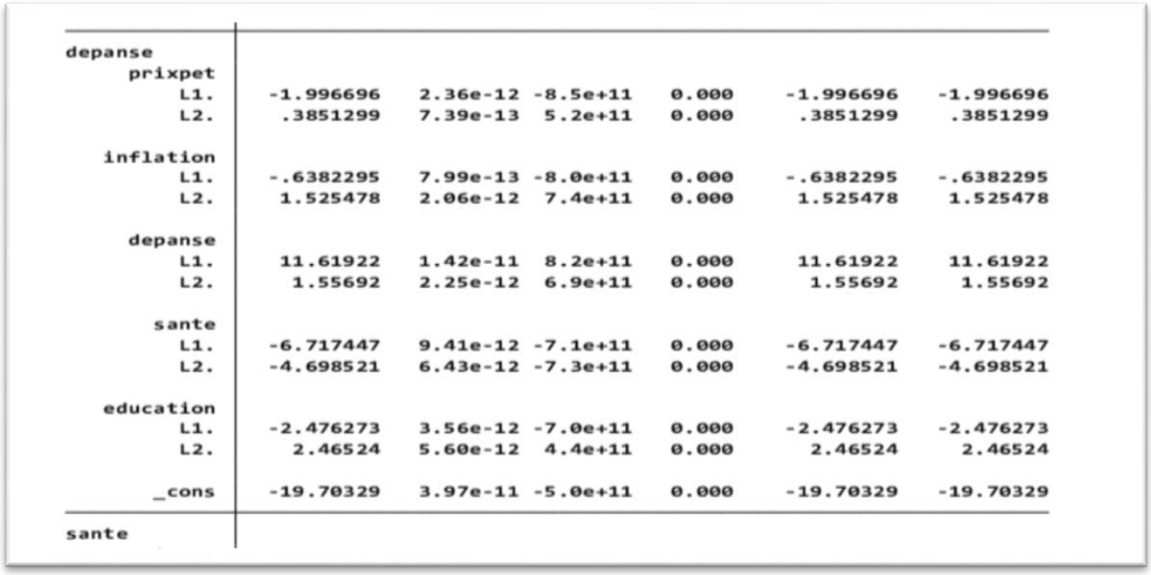

depanse						
prixpet						
L1.	-1.996696	2.36e-12	-8.5e+11	0.000	-1.996696	-1.996696
L2.	.3851299	7.39e-13	5.2e+11	0.000	.3851299	.3851299
inflation						
L1.	-.6382295	7.99e-13	-8.0e+11	0.000	-.6382295	-.6382295
L2.	1.525478	2.06e-12	7.4e+11	0.000	1.525478	1.525478
depanse						
L1.	11.61922	1.42e-11	8.2e+11	0.000	11.61922	11.61922
L2.	1.55692	2.25e-12	6.9e+11	0.000	1.55692	1.55692
sante						
L1.	-6.717447	9.41e-12	-7.1e+11	0.000	-6.717447	-6.717447
L2.	-4.698521	6.43e-12	-7.3e+11	0.000	-4.698521	-4.698521
education						
L1.	-2.476273	3.56e-12	-7.0e+11	0.000	-2.476273	-2.476273
L2.	2.46524	5.60e-12	4.4e+11	0.000	2.46524	2.46524
_cons	-19.70329	3.97e-11	-5.0e+11	0.000	-19.70329	-19.70329
sante						

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج eviews 12

في الجدول التالي توجد اثنا عشر ملاحظة (Number Observations) ونلاحظ أيضا ان هذا النموذج معنوي، ويوجد أيضا (R-squared) بنسبة 100 %، من التغير في الانفاق العام، فتأثر على صادرات النفط (expoil) سلبا في السنة الأولى بقيمة 1.99- وايجابيا في السنة الثانية بقيمة 0.38، ويتأثر على التضخم (Inflation) سلبا في السنة الأولى بقيمة 0.63- وايجابيا في السنة الثانية بقيمة 1.52، ويأثر على ميزانية الصحة (sant) سلبا في السنتين الأولى والثانية على التوالي بقيمة 6.71- و 4.69- ،ويأثر على ميزانية التعليم (Education) سلبا في السنة الأولى بقيمة 2.47- وايجابيا في السنة الثانية بقيمة 2.46.

وعليه تكون النموذج المعادلة:

$$= -19.7 + 0.38\ expoil\ (L2) + 1.52\ infla\ (L2) + 1.55\ depanse\ (L2) + 2.46$$

$$Educ\ (L2) - 4.69\ sant\ (L2) + E$$

الجدول 16: تحليل تأثير المتغيرات على الصحة

sante						
prixpet						
L1.	.2091971	9.58e-14	2.2e+12	0.000	.2091971	.2091971
L2.	-.211816	3.00e-14	-7.1e+12	0.000	-.211816	-.211816
inflation						
L1.	-.0378751	3.24e-14	-1.2e+12	0.000	-.0378751	-.0378751
L2.	-.2173274	8.35e-14	-2.6e+12	0.000	-.2173274	-.2173274
depanse						
L1.	-.6149254	5.75e-13	-1.1e+12	0.000	-.6149254	-.6149254
L2.	-.2423692	9.13e-14	-2.7e+12	0.000	-.2423692	-.2423692
sante						
L1.	-.144544	3.82e-13	-3.8e+11	0.000	-.144544	-.144544
L2.	.5432408	2.61e-13	2.1e+12	0.000	.5432408	.5432408
education						
L1.	.1010234	1.44e-13	7.0e+11	0.000	.1010234	.1010234
L2.	.1413442	2.27e-13	6.2e+11	0.000	.1413442	.1413442
_cons	15.15838	1.61e-12	9.4e+12	0.000	15.15838	15.15838

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج eviews 12

في الجدول التالي توجد احد اعشر ملاحظة (Number Observations) ونلاحظ أيضا ان هذا النموذج معنوي، ويوجد أيضا (R-squared) بنسبة 100 %، من التغير في ميزانية الصحة، فتأثر على صادرات النفط (expoil) ايجابا في السنة الأولى بقيمة 0.20 وسلبا في السنة الثانية بقيمة 0.21- ،ويتأثر على التضخم (Inflation) سلبا في السنتين الأولى والثانية على التوالي بقيمة 0.03- و 0.21- ،ويأثر على الإنفاق العام (depanse) سلبا في السنتين الأولى والثانية على التوالي بنسبة 0.61- و 0.24- ،ويأثر على ميزانية التعليم (Education) ايجابا في السنتين الأولى والثانية على التوالي بقيمة 0.10 و 014.

وعليه تكون النموذج المعادلة:

= 15.15 -0.21 expoil (L2) – 0.21 infla (L2) – 0.24 depanse (L2) + 0.14

Educ (L2) +0.54 sant (L2) + E

الجدول 17: تحليل تأثير المتغيرات على التعليم

education						
prixpet						
L1.	-.7704611	8.24e-13	-9.3e+11	0.000	-.7704611	-.7704611
L2.	.2801109	2.58e-13	1.1e+12	0.000	.2801109	.2801109
inflation						
L1.	-.195219	2.79e-13	-7.0e+11	0.000	-.195219	-.195219
L2.	.6122657	7.18e-13	8.5e+11	0.000	.6122657	.6122657
depanse						
L1.	4.083552	4.94e-12	8.3e+11	0.000	4.083552	4.083552
L2.	.4972332	7.85e-13	6.3e+11	0.000	.4972332	.4972332
sante						
L1.	-1.791859	3.28e-12	-5.5e+11	0.000	-1.791859	-1.791859
L2.	-1.41533	2.24e-12	-6.3e+11	0.000	-1.41533	-1.41533
education						
L1.	-.0857628	1.24e-12	-6.9e+10	0.000	-.0857628	-.0857628
L2.	.2659331	1.95e-12	1.4e+11	0.000	.2659331	.2659331
_cons	-10.60801	1.39e-11	-7.7e+11	0.000	-10.60801	-10.60801

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج eviews 12

في الجدول التالي توجد احد اعشر ملاحظة (Number Observations) ونلاحظ أيضا ان هذا النموذج معنوي، ويوجد أيضا (R-squared) بنسبة 100 %، من التغير في ميزانية التعليم، فتأثر على صادرات النفط (expoil) سلبا في السنة الأولى بقيمة 0.77- وإيجابا في السنة الثانية بقيمة 0.28 ،ويتأثر على التضخم (Inflation) سلبا في السنة الأولى بقيمة 0.19- وإيجابا في السنة الثانية بقيمة 0.61 ،ويأثر على الإنفاق العام (depanse) إيجابا في السنتين الأولى والثانية على التوالي بنسبة 4.08 و0.49 ،ويأثر على ميزانية الصحة (sant) سلبا في السنتين الأولى والثانية على التوالي بقيمة 1.79- و 1.41-.

وعليه تكون النموذج المعادلة:

$$= -10.60 + 0.28 \text{ expoil (L2)} + 0.61 \text{ infla (L2)} + 0.49 \text{ depanse (L2)} + 0.26$$

$$\text{Educ (L2)} - 1.41 \text{ sant (L2)} + E$$

المطلب الثالث: تحليل ومناقشة النتائج

أ. الانفاق العام

-بما ان تأثير أسعار النفط سلبيا في السنة الأولى وايجابيا في السنة الثانية على الانفاق العام فان العلاقة عكسية في السنة الأولى وبعلاقة طردية في السنة الثانية، وهذا وفق الدراسة الاقتصادية "عند ارتفاع الأسعار النفط

يرتفع الانفاق العام" بمعنى ان عند ارتفاع الأسعار النفط في السنة الحالية ترتفع إيرادات الدولة لأن الجزائر تعتمد اغلب صادراتها على المحروقات، وبما ان ميزانية الدولة السنة الحالية تحدد في بداية السنة فان عند ارتفاع أسعار النفط السنة الحالية تأثر على زيادة في ميزانية الدولة السنة القادمة وليس في السنة الحالية ولهذا نجد في المعطيات تأثير أسعار النفط على الانفاق في السنة الأولى عكسيا لأنه حدد بأسعار النفط السابقة، ولكن عندما نتطرق الى تأثير الانفاق العام على أسعار النفط نجد العلاقة طردية في كلتا السنتين وهذه النتائج تختلف مع النتائج السابقة، ربما لأن أسعار النفط في كلتا السنتين السابقتين مرتفع وبالتالي يكون الانفاق العام مع أسعار النفط في علاقة طردية وهذا لأن النتائج في الآجال الصغيرة لا تعمم على الآجال الطويلة.

-نلاحظ ان التضخم يؤثر سلبا على الانفاق العام في السنة الأولى وإيجابيا في السنة الثانية وهذا وفق الدراسة الاقتصادية "عند زيادة الانفاق العام يؤدي الى ارتفاع الأسعار في السنة الموالية" أي ان زيادة الانفاق العام يؤدي الى رفع الأسعار في السنة المقبلة، فربما لان الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل مباشر على السياسة الانفاقية في تنمية ودعم الاقتصاد وهدا يعكسه الزيادات الهائلة في حجم الانفاق الا ان هدا الانفاق غير منتج لثروة ولا يؤثر على حجم الإنتاج وهدا ما يجعل التوسع المالي مجرد أداة اما لتمويل الاستيراد او لتمويل الموجات التضخمية المنتجة عن زيادة الطلب ونقص العرض، ولكن عندما نتطرق الى تأثير الانفاق العام على التضخم نلاحظ انه في كلتا السنتين إيجابي مما يعني ان العلاقة طردية بينهم فهدا ربما في كلتا السنتين السابقتين زادة حجم الانفاق العام لذلك ظهرة العلاقة طردية.

-نلاحظ ايضا عند تفاعل المتغيرات فيما بينها فان قطاع الصحة يأثر سلبا على الانفاق في كلتا السنتين أي بمعنا ان العلاقة عكسية بينهما وهدا يعكس النظرية الاقتصادية التالية: "عند زيادة الانفاق العام تزيد ميزانية الصحة" وعندما نلاحظ نتائج تأثير الانفاق العام على الصحة نجدها نفسها علاقة عكسية وهذا لأن البرنامج يتنبأ في الآجال القصيرة فربما توجد حالة خاصة، أي عندما ارتفع الانفاق العام كان قطاع الصحة مكتفي فلم ترتفع ميزانيته ولهذا ظهرت النتيجة سلبية.

-نلاحظ عند تفاعل المتغيرات فيما بينها فان قطاع التعليم يؤثر سلبا على الانفاق العام في السنة الأولى مما يعني ان العلاقة عكسية بينهم وهدا يعكس النظرية الاقتصادية، لأن الجزائر لم تغفل عن أهمية بناء المنشأة التعليم بل استثمرت في رأس المال البشري من خلال توفير التعليم المجاني، الا انها لم تحقق الأهداف المرجوة بل أظهرت النتائج علاقة سلبية، وبما ان النتائج في الآجال الصغيرة لا تعمم على الآجال الطويلة، فربما توجد حالة خاصة ونفسرها بان عند زيادة الانفاق العام في مرحلة ما كان قيطاع التعليم مكتفي نوعا ما ولهدا لم تزداد مع زيادة الانفاق العام، ونلاحظ ان العلاقة إيجابية في السنة الثانية أي بمعنا ان العلاقة طردية أي وفق النظرية الاقتصادية" عند زيادة الانفاق العام تزداد نفقات على التعليم"

ب. الصحة

- نلاحظ من النتائج السابقة ان تأثير أسعار النفط على الانفاق على الصحة في السنة الاولى يؤثر إيجابا أي ان توجد علاقة طردية فيما بينهما وهدا يعني انها وفق الدراسة الاقتصادية "عند زيادة الانفاق العام يزيد الانفاق على الصحة"، وبما ان قطاع الصحة مهم جدا فأن الدولة تعطي له أهمية بالغة، فان عند زيادة الانفاق العام فان قطاع الصحة يستفيد في زيادة في الميزانية وهدا يؤدي الى التوسع من بنيات ومنشأة واضافة الى تطوير في القطاع من فتح فروع وتخصصات جديدة في القطاع، وفي السنة الثانية نجد انها تؤثر سلبا بمعنا انه توجد علاقة عكسية بينهم وهذا يخالف النظريات الاقتصادية. وعندما ننضر الى تأثير الصحة على أسعار النفط نجدها سلبية أي بمعنا العلاقة عكسية فيما بينهم وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية.

- نلاحظ عند تفاعل المتغيرات فيما بينها فان التضخم يؤثر سلبا على الانفاق على الصحة في كلتا السنتين مما يعني ان العلاقة عكسية بينهم، وهذا وفق النظرية الاقتصادية، مما يعني ان "عند ارتفاع الانفاق العام على الصحة ينخفض التضخم" أي ان عند ارتفاع الاستهلاك ينخفض التضخم، ونلاحظ ان نتائج تأثير الصحة على التضخم علاقة نفسها وهذا يدعم صحة الدراسة

– نلاحظ عند تفاعل المتغيرات فيما بينها فان الانفاق العام يؤثر سلبا على الصحة في كلتا السنتين بمعنا انه توجد علاقة عكسية بينهم وهذا عكس النظرية الاقتصادية "عند زيادة الانفاق العام يزيد الانفاق على الصحة"، ونلاحظ نفس العلاقة في تأثير الصحة على الانفاق العام، أي بمعنا نفس النتيجة وبما ان البرنامج يتنبأ في الاجل القصير فربما توجد حالة خاصة في سنوات الدراسة كما تطرقنا لها سابقا.

– نلاحظ عند تفاعل المتغيرات فيما بينها فان التعليم يؤثر إيجابيا على الصحة في كلتا السنتين مما يعني ان العلاقة طردية بينهما وهذا وفق النظرية الاقتصادية "بما ان كلا القطاعين مختلفين لكنهما مرطبتان بالإنفاق العام أي ان عند زيادة الانفاق العام يزيد كل من الصحة والتعليم.

ت. التعليم

– نلاحظ من النتائج السابقة ان تأثير أسعار النفط على التعليم سلبيا في السنة الاولى مما يعني ان العلاقة عكسية بينهم وهدا عكس النظرية الاقتصادية "عند زيادة أسعار النفط يزيد الانفاق على التعليم"، وتأثر إيجابيا في السنة الثانية مما يعني انها توجد علاقة طردية وهذا وفق النظرية الاقتصادية" عند ارتفاع أسعار النفط وبالتالي يرتفع الانفاق العام ومنه يرتفع الانفاق على التعليم" ونظرا الى ان النتائج في الآجال الصغيرة لا تعمم على الآجال الطويلة، فتفسير هده العلاقة كما تطرقنا لها سابقا فالميزانية تحدد بداية السنة وبتالي فان أسعار النفط السنة الحالية تؤثر على الميزانية السنة المقبلة. وعندما نقارن تأثير التعليم على أسعار النفط نجد نفس النتائج.

– نلاحظ ان التضخم يؤثر سلبا على التعليم في السنة الأولى مما يعني ان العلاقة عكسية بينهم، يعني عند ارتفاع التضخم ينخفض الانفاق على التعليم وهذا وفق الدراسة الاقتصادية، وهذا لأن عند زيادة النفقات وبالتالي تزداد ارتفاع الاسعر مما يؤدي الى زيادة في التضخم، وتؤثر التضخم في السنة الثانية إيجابيا على التعليم مما يعني ان العلاقة طردية وهدا عكس النظرية الاقتصادية، وعندما نقارن تأثير التعليم على التضخم نجد النتائج عكسية

– ونلاحظ عند تفاعل المتغيرات فيما بينها فان الانفاق العام يؤثر إيجابا على التعليم في كلتا السنتين مما يعني ان العلاقة طردية بينهما وهذا وفق النظرية الاقتصادية "عند زيادة الانفاق العام يزيد الانفاق على التعليم"، بما

ان ميزانية تحدد كل بداية السنة بأسعار النفط السنة السابقة كما اوضحنا سابقا فربما كانت أسعار النفط لسنتين سابقتين مرتفعة فأظهرت النتيجة إيجابية لسنتين، عكس التحليل السابق تأثير التعليم على الانفاق العام الذي أوضح ان النتيجة سلبية في السنة الأولى وإيجابية في السنة الثانية .وبالتالي عند زيادة الانفاق العام تزداد النفقات على التعليم لزيادة المنشآت الدراسية و زيادة المشاريع التعليمية،.

– ونلاحظ أيضا ان الانفاق على الصحة يؤثر سلبا على التعليم لسنتين الأولى والثانية مما يعني ان العلاقة عكسية بينهم وهذا عكس النظرية الاقتصادية، بما ان كلا القطاعين مختلفين لكن مرطبتان بالإنفاق العام الذي يتحكم فيهم فكلما زاد الانفاق العام زاد الانفاق على الصحة والتعليم، وبما ان النتيجة ظهرة سلبية فربما كان قطاع الصحة مكتفي وقطاع التعليم غير مكتفي فارتفت ميزانية التعليم دون ارتفاع ميزانية الصحة، وبما ان تنبأ النتائج في الآجال الصغيرة لا تعمم على الآجال الطويلة فظهرت العلاقة عكسية.

خلاصة الفصل

تعتمد تأثيرات أسعار النفط على الاقتصاد بشكل كبير وبشكل عام، يمكن القول إن تأثر أسعار النفط بشكل كبير على العديد من جوانب الاقتصاد، بما في ذلك التضخم والإنفاق العام وقطاعات الصحة والتعليم.

عند ارتفاع أسعار النفط يأدي الى زيادة الإيرادات الحكومية عبر زيادة الإيرادات العامة، مما يمكن أن يعزز قدرتها على الإنفاق في مشاريع في تحسين خدمات الصحة العامة، بناء المستشفيات، وتوفير الأدوية والمعدات الطبية، ويمكن أن تدعم الإنفاق على التعليم، بما في ذلك بناء المدارس وتحسين جودة التعليم وتوفير المنح الدراسية ويؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج مما ينعكس على أسعار السلع والخدمات وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم

خاتمة

في ختامنا حول الأزمات النفطية وتأثيرها على المستوى المعيشي للأفراد، نجد أن تأثير هذه الأزمات يتسع ليشمل العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. من خلال التحليل الذي أجريناه، ندرك أن أسعار النفط تلعب دوراً حاسماً في تحديد الميزانية العامة للدولة، حيث تؤثر على تكاليف السلع والخدمات، مما يؤثر بشكل مباشر على قدرة الأفراد على تحمل التكاليف الأساسية وتحقيق مستوى معيشي كريم .ومن خلال ربطنا لتأثير أسعار النفط بالميزانية العامة، نلاحظ أن هذا التأثير يمتد إلى قطاعات مهمة مثل التعليم والصحة، حيث تعتمد هذه القطاعات بشكل كبير على التمويل الحكومي الذي يتأثر بشكل مباشر بتقلبات أسعار النفط. وبالتالي، فإن انخفاض إيرادات النفط قد يؤدي إلى زيادة الضغط على تمويل هذه القطاعات وتقليل جودة الخدمات المقدمة والفرص التعليمية والصحية المتاحة للأفراد .تجدر الإشارة هنا إلى أهمية تنويع مصادر الدخل الوطنية والتحرر من الاعتماد الشديد على النفط كمورد رئيسي. كما تبرز أهمية اتخاذ سياسات اقتصادية واجتماعية تهدف إلى توفير الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة وتعزيز الاستدامة الاقتصادية في ظل تقلبات أسعار النفط .بناءً على ذلك، يتضح أن فهم تأثيرات الأزمات النفطية واتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل معها يعد أمراً ضرورياً لضمان استقرار المستوى المعيشي للأفراد وتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.

اختبار الفرضيات:

- هناك عدة عوامل نذكر منها العرض والطلب العالمي للنفط، الاحتياطات النفطية، المنضمات الدولية، معدل نمو الاقتصاد. الفرضية صحيحة

العرض والطلب العالمي للنفط فهي كمية النفط المتاحة في السوق مقارنة بكمية النفط المطلوبة بشكل كامل على المنتجات، والاحتياطات النفطية فهي الكمية النفطية المخزنة والتي يمكن استخراجها عند الحاجة اليها، ومعدل النمو الاقتصادي إذا كان الاقتصاد العالمي ينمو بسرعة صحيحة، يزيد الطلب على النفط مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

- هناك علاقة طردية بين تقلبات أسعار النفط على المستوى المعيشي، الفرضية صحيحة.

عندما ترتفع أسعار النفط يمكن أن يتحسن مستوى المعيشة في بعض المناطق خاصة تلك التي تعتمد على تصدير النفط بسبب زيادة الإيرادات الحكومية والاستثمارات. وعلى العكس، عندما تنخفض أسعار النفط، يمكن أن يتدهور مستوى المعيشة نتيجة انخفاض الإيرادات وتأثر الاقتصاد.

- هناك عدة أسباب قد تؤدي الى تراجع المستوى المعيشي مثل: (البطالة، التضخم، تدهور الاقتصاد الوطني) فرضية صحية.

لجملة تشير إلى أن هناك عدة أسباب يمكن أن تؤدي إلى تراجع مستوى المعيشة للأفراد. هذه الأسباب تشمل :الصحة سوء الحالة الصحية أو عدم القدرة على الوصول إلى الرعاية الصحية المناسبة يمكن أن يؤثر سلباً على جودة الحياة، وعند عدم توفر فرص العمل يؤدي إلى فقدان الدخل وبالتالي تدهور القدرة على تأمين احتياجات الحياة الأساسية ويأدي الى ضعف الأداء الاقتصادي للبلد ككل يؤدي إلى انخفاض مستويات الدخل وارتفاع الأسعار.

- هناك دلالة إحصائية لان النفط هو المورد الأول للميزانية العامة والتي تتحكم بدورها على الأسعار والصحة والتعليم. فرضية صحية.

تظهر أهمية النفط كمصدر رئيسي لإيرادات الميزانية العامة للدولة. وبسبب هذه الأهمية، يتحكم النفط بشكل كبير في تخصيص الميزانية للقطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم. بعبارة أخرى النفط هو المورد الأول للميزانية العامة والإيرادات الناتجة من النفط تشكل الجزء الأكبر من دخل الدولة فتأثير النفط على ميزانية الصحة والتعليم.

نتائج الدراسة:

من خلال اعداد هذه الدراسة بعد المرور بكل المراحل البحث توصلنا الى مجموعة من النتائج المتمثلة في:

- . إن ارتفاع أسعار النفط في الجزائر ينتج عنها زيادة في إيرادات الصادرات النفطية والتي ستنعكس إيجابا على الانفاق العام مدعما لدراسة السابقة (قديد ياقوت، ديب حفصة)

- ❖ تأثير الصدمة النفطية على الصحة والتعليم تأثير غير مباشر لأن أسعار النفط تأثر مباشرتا على ميزانية الدولة وميزانية الدولة هي التي تأثر على الصحة والتعليم. مدعما لدراسة السابقة (سمية بلقاسمي، منال بلقاسم)
- ❖ عند ارتفاع الانفاق العام يأدي الى تمويل الموجات التضخمية المنتجة عن زيادة الطلب ونقص العرض مدعما لدراسة السابقة (جليط الطاهر، مخلوف عز الدين)
- ❖ يما ان علاقة بين أسعار النفط والتضخم عكسية فان في حالة ارتفاع سعر البترول فان معدلات التضخم سوف تنخفض.

التوصيات:

لمعالجة تأثير الصدمات النفطية على المستوى المعيشي للأفراد، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتشجيع ريادة الأعمال وتنويع مصادر الدخل.
- تفعيل برامج حماية المستهلك لمنع ارتفاع أسعار السلع الأساسية خلال فترات ارتفاع أسعار النفط .
- التنسيق مع دول أخرى داخل أوبك وخارجها، لتحقيق استقرار في أسواق النفط
- الاستثمار في البنية التحتية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتركيز على الطاقة المتجددة لتقليل الاعتماد على النفط وتحقيق الاستدامة البيئية .

افاق الدراسة:

- ✓ استراتيجيات الدول لمواجهة انخفاض أسعار النفط
- ✓ السياسات المالية في مواجهة تقلبات سوق النفط
- ✓ دور التنويع الاقتصادي في تقليل آثار الصدمات النفطية
- ✓ التحديات الاقتصادية للدول المصدرة للنفط في ظل تقلبات الأسعار
- ✓ العلاقة بين أسعار النفط والسياسات النقدية
- ✓ الأزمات النفطية وأثرها على الاستقرار السياسي والاجتماعي

- ✓ تأثير أسعار النفط على معدلات البطالة والتضخم
- ✓ الصدمات النفطية ودورها في إعادة تشكيل الأسواق المالية

المصادر والمراجع

الكتب

1) المناهج الحديثة وطرق التدريس – محسن علي عطية – المناهج للنشر والتوزيع – عمان – الأردن – الطبعة الأولى-2013

2) المقالات

3) سكنو جهيو فرج (جوان 2015)، العوامل المؤثرة في أسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصادات مجلس التعاون الخليجي (2003-2014) مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 26.

4) رزقه سيدي عمر، غريب بولرباح، أثر تقلبات أسعار النفط على الاستثمارات النفطية في شركة سوناطراك (دراسة تحليلية قياسية)، مجلة المؤسسة.

5) (زروقي أبوبكر الصديق، د. مكيديش محمد) قياس أثر صدمات أسعار النفط على الاقتصاد الكلي الجزائري-دراسة تحليلية قياسية.

6) (ديب حفصة، قديد ياقوت) أثر الصدمات النفطية على الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة (1980-2020) باستخدام نموذج.VAR

7) المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية دراسة تحليلية لمستوى المعيشة بالجزائر خلال الفترة 2001-2018

8) المجلة الدولية في الاقتصاد واستراتيجيات الأعمال – قراءة في أسباب انخفاض القدرة الشرائية في الجزائر.

9) كنده عبد الحميد نده. استخدام التحليل التمييزي لتصنيف المستوى المعيشي للأسر في محافظة اللاذقية، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، لمجلد 2، العـدد 2، الجزائر سنة 2019، ص 17

الأطروحات

1) مولود بوعوينة، الصدمات النفطية وانعكاسها على اهم متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر–دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة.(1970-2016)

2) (مولخلوة صارة عيساوي سارة) أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر–دراسة قياسية.

3) أثر الصدمات النفطية على الانفاق العام في الجزائر زحافي عدة، مناد محمد، فدال زين الدين.

4) المعالجة المحاسبية للأجور في ظل النظام المحاسبي المالي. سايبي مسعود وزوايد دراجي الحضني (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة).

التقارير

1) أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي دراسة حالة الدول المصدرة والدول المستهلكة في الفترة (1990-2019) - الجزائر والمغرب.

2) الصدمات النفطية، الأسباب، الانعكاسات وسبل العلاج. ماجن محمد محفوظ. المركز الجامعي تيسمسيلت الجزائر

3) موقع صندوق النقد الدولي(International monetary fund) .

4) محاضرات مقياس تعليمية اللغة موجهة لطلبة السنة أولى ماستر تخصص نقد أدبي حديث ومعاصر الأستاذة: سعيدي منال وسام.

5) منضمة الصحة العالمية(World Health Organizations) .

6) الاستهلاك العائلي والنظريات المفسرة له أ. نصر ضو جامعة قاصدي مرباح – بورقلة.

7) تقارير قانون المالية في الجزائر

8) جريد الرسمية

الملاحق

الملحق 01: ميزانية قطاع الصحة والتعليم لسنوات 2010-2022

السنوات	ميزانية الصحة	ميزانية التعليم	الميزانية الاجمالية
2010	1.78323E+11	3.74277E+11	2.5937E+12
2011	2.2786E+11	5.69318E+11	3.4343E+12
2012	4.04945E+11	5.44384E+11	4.6083E+12
2013	3.06926E+11	6.28664E+11	4.3356E+12
2014	3.81972E+11	7.46644E+11	4.9723E+12
2015	3.79407E+11	7.64052E+11	4.8073E+12
2016	3.89074E+11	7.46261E+11	4.5918E+12
2017	3.92163E+11	7.09559E+11	4.5845E+12
2018	3.9897E+11	7.09559E+11	4.9545E+12
2019	4.08283E+11	7.24682E+11	4.8934E+12
2020	4.10672E+11	7.71349E+11	5.3145E+12
2021	4.39422E+11	8.25004E+11	6.31153E+12
2022	4.39422E+11	8.25004E+11	6.31153E+12

الملحق 02: تغيرات معدل لتضخم، أسعار النفط والصاردات من المحروقات لسنوات 2010-2022

السنوات	معدل التضخم	أسعار النفط	صادرات المحروقات
2010	3.91	80.2	4175.22
2011	4.52	112.9	5218.97
2012	8.89	111	5458.91
2013	3.25	109.5	5061.25
2014	2.91	100.2	4683.74
2015	4.78	53.1	3306.87
2016	6.93	45	3060.03
2017	5.59	54.1	3689.83
2018	4.26	71.3	4535.99
2019	1.95	64.4	3968.01
2020	2.41	42.1	2538.63
2021	7.22	72.7	4601.44
2022	9.26	103.7	8455.59

الملحق 03: اختبارات ديكي فولر

```
. varbasic prixpet inflation depanse sante education , lags(1/2) step(4) irf

Vector autoregression

Sample:  2012 - 2022                            Number of obs     =        11
Log likelihood =    1682.101                    AIC               =  -295.8366
FPE            =           .                    HQIC              =  -297.0907
Det(Sigma_ml)  =    1.0e-139                    SBIC              =  -293.8471

Equation              Parms      RMSE     R-sq      chi2      P>chi2
------------------------------------------------------------------------------
prixpet                  11         0   1.0000         .          .
inflation                11         0   1.0000         .          .
depanse                  11         0   1.0000         .          .
sante                    11         0   1.0000         .          .
education                11         0   1.0000         .          .
```

	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
prixpet						
prixpet L1.	-6.270285	5.09e-12	-1.2e+12	0.000	-6.270285	-6.270285
prixpet L2.	1.762458	1.59e-12	1.1e+12	0.000	1.762458	1.762458
inflation L1.	-1.163203	1.72e-12	-6.8e+11	0.000	-1.163203	-1.163203
inflation L2.	5.022122	4.44e-12	1.1e+12	0.000	5.022122	5.022122
depanse L1.	35.19942	3.05e-11	1.2e+12	0.000	35.19942	35.19942
depanse L2.	1.375492	4.85e-12	2.8e+11	0.000	1.375492	1.375492
sante L1.	-18.59742	2.03e-11	-9.2e+11	0.000	-18.59742	-18.59742
sante L2.	-12.27288	1.39e-11	-8.9e+11	0.000	-12.27288	-12.27288
education L1.	-5.897252	7.66e-12	-7.7e+11	0.000	-5.897252	-5.897252
education L2.	4.859689	1.21e-11	4.0e+11	0.000	4.859689	4.859689
_cons	-86.59092	8.56e-11	-1.0e+12	0.000	-86.59092	-86.59092
inflation						
prixpet L1.	-14.50755	1.55e-11	-9.4e+11	0.000	-14.50755	-14.50755
prixpet L2.	4.139871	4.84e-12	8.6e+11	0.000	4.139871	4.139871
inflation L1.	-3.518996	5.23e-12	-6.7e+11	0.000	-3.518996	-3.518996
inflation L2.	11.24052	1.35e-11	8.3e+11	0.000	11.24052	11.24052
depanse L1.	78.97498	9.28e-11	8.5e+11	0.000	78.97498	78.97498
depanse L2.	11.9197	1.47e-11	8.1e+11	0.000	11.9197	11.9197
sante L1.	-49.88459	6.17e-11	-8.1e+11	0.000	-49.88459	-49.88459
sante L2.	-36.79869	4.21e-11	-8.7e+11	0.000	-36.79869	-36.79869
education L1.	-12.58382	2.33e-11	-5.4e+11	0.000	-12.58382	-12.58382
education L2.	20.63906	3.67e-11	5.6e+11	0.000	20.63906	20.63906
_cons	-229.8236	2.60e-10	-8.8e+11	0.000	-229.8236	-229.8236
depanse						
prixpet L1.	-1.996696	2.36e-12	-8.5e+11	0.000	-1.996696	-1.996696
prixpet L2.	.3851299	7.39e-13	5.2e+11	0.000	.3851299	.3851299
inflation L1.	-.6382295	7.99e-13	-8.0e+11	0.000	-.6382295	-.6382295
inflation L2.	1.525478	2.06e-12	7.4e+11	0.000	1.525478	1.525478
depanse L1.	11.61922	1.42e-11	8.2e+11	0.000	11.61922	11.61922
depanse L2.	1.55692	2.25e-12	6.9e+11	0.000	1.55692	1.55692
sante L1.	-6.717447	9.41e-12	-7.1e+11	0.000	-6.717447	-6.717447
sante L2.	-4.698521	6.43e-12	-7.3e+11	0.000	-4.698521	-4.698521
education L1.	-2.476273	3.56e-12	-7.0e+11	0.000	-2.476273	-2.476273
education L2.	2.46524	5.60e-12	4.4e+11	0.000	2.46524	2.46524
_cons	-19.70329	3.97e-11	-5.0e+11	0.000	-19.70329	-19.70329
sante						
prixpet L1.	.2091971	9.58e-14	2.2e+12	0.000	.2091971	.2091971
prixpet L2.	-.211816	3.00e-14	-7.1e+12	0.000	-.211816	-.211816
inflation L1.	-.0378751	3.24e-14	-1.2e+12	0.000	-.0378751	-.0378751
inflation L2.	-.2173274	8.35e-14	-2.6e+12	0.000	-.2173274	-.2173274
depanse L1.	-.6149254	5.75e-13	-1.1e+12	0.000	-.6149254	-.6149254
depanse L2.	-.2423692	9.13e-14	-2.7e+12	0.000	-.2423692	-.2423692
sante L1.	-.144544	3.82e-13	-3.8e+11	0.000	-.144544	-.144544
sante L2.	.5432408	2.61e-13	2.1e+12	0.000	.5432408	.5432408
education L1.	.1010234	1.44e-13	7.0e+11	0.000	.1010234	.1010234
education L2.	.1413442	2.27e-13	6.2e+11	0.000	.1413442	.1413442
_cons	15.15838	1.61e-12	9.4e+12	0.000	15.15838	15.15838
education						
prixpet L1.	-.7704611	8.24e-13	-9.3e+11	0.000	-.7704611	-.7704611
prixpet L2.	.2801109	2.58e-13	1.1e+12	0.000	.2801109	.2801109
inflation L1.	-.195219	2.79e-13	-7.0e+11	0.000	-.195219	-.195219
inflation L2.	.6122657	7.18e-13	8.5e+11	0.000	.6122657	.6122657
depanse L1.	4.083552	4.94e-12	8.3e+11	0.000	4.083552	4.083552
depanse L2.	.4972332	7.85e-13	6.3e+11	0.000	.4972332	.4972332
sante L1.	-1.791859	3.28e-12	-5.5e+11	0.000	-1.791859	-1.791859
sante L2.	-1.41533	2.24e-12	-6.3e+11	0.000	-1.41533	-1.41533
education L1.	-.0857628	1.24e-12	-6.9e+10	0.000	-.0857628	-.0857628
education L2.	.2659331	1.95e-12	1.4e+11	0.000	.2659331	.2659331
_cons	-10.60801	1.39e-11	-7.7e+11	0.000	-10.60801	-10.60801

الملحق 04: اختبار صحة النموذج